جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدور الأمني لمنظمة الآسيان في جنوب شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب: هيشور بلال

تحت إشراف الأستاذة: بلقاسمي رقية

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. ليلى لعجال	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. يوسف أزروال	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدور الأمني لمنظمة الآسيان في جنوب شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب: هيشور بلال

تحت إشراف الأستاذة: بلقاسمي رقية

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. ليلى لعجال	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. يوسف أزروال	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى الأصدقاء: يزيد صمادي، عثمانية عبد الرؤوف

إلى كل طلبة السنة ثانية ماستر تخصص دراسات استراتيجية وأمنية دفعة 2015

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل

هيشور بلال

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الحقوق والعلوم السياسية..

وأخص بالتقدير والشكر الاساتذة الكرام:

بلقاسمي رقية

لعجال ليلى

أزروال يوسف

ونقول لهم بشراكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

هيشور بلال

مقدمة

يشهد العالم منذ منتصف الثمانينات تحولات كبرى في جميع المجالات وتغيرات واضحة على عدة مستويات، فلم تعد الأحداث تتعلق بزمان ومكان واحد وإنما إمتدت لتشمل كل إقليم في العالم، فهذا التحول كان على المستويين النظري والواقعي، حيث تسارعت الأحداث وتطورت وسرعة إنتشارها مما أدى إلى زخم فكري نظري كبير خاصة فيما تتعلق بمواضيع الأمن وظاهرة التكتلات الاقليمية وإندماج الفواعل الدولاتية.

حيث ركز الباحثون في مجالي الدراسات الأمنية ونظريات التكامل والإندماج خلال القرن الماضي على دور الدولة في القضايا الأمنية ومن الصعب أن يتولى فاعل آخر من غير الدولة هذا الدور، إلا أن هذه المسلمة بدأت تعرف نوع من الميوعة مع زيادة دور الفواعل الغير حكوميين في القضايا الأمنية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بإدارة مفاوضات نزاع أين أصبح تدخل المنظمات أمر ضروري للتوفيق بين طرفي النزاع وجمعهما حول طاولة المفاوضات فدور المنظمات الدولية والإقليمية هو في تزايد مستمر، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأمن الدولي أو الأمن الإقليمي وبهذا لم يعد الأمن بمفهومه الجديد – الأمن الشامل– من إختصاص أو إحتكار الدولة فقط.

وقد تبلورت الدراسات الإقليمية عمليا بعد الحرب العالمية الثانية لسببين، الأول يتعلق بإنشاء هيئة الأمم المتحدة وتأكيدها على فعالية الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن والسلم الدوليين في حين يكمن السبب الثاني في إنطلاق التجربة التكاملية الاوروبية.

تعد الدراسات الإقليمية من بين الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية مقارنة بالدراسات الأمنية التي تعود جذورها إلى بدايات الفكر السياسي، كما يشكل الأمن غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية انطلاقا من مستوى النظام الدولي إلى غاية مستوى الفرد وتتباين الوسيلة في ذلك تبعا لطبيعة وحجم التهديد ففي بعض الحالات تشكل الدولة التهديد الرئيسي لأمن أفرادها، في الوقت الذي كان عليها أن توفر هي

أمنهم، وبتعدد المفاهيم الأمنية وأطرها النظرية خاصة بعد الحرب الباردة وتزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجالات السياسي، الأمني، الإقتصادي، الإجتماعي، وحتى الثقافي الذي تجسد في صراع الحضارات وتزايد النزاعات ذات الطابع الإثني، يعد الأمن الإقليمي أحد المستويات المجسدة للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم، وقد إختلفت وتعددت آليات تحقيقه من إقليم لآخر حسب درجة التقارب ومستوى التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيير أساسي في البيئة الأمنية الآسيوية، فالإستراتيجية الأمنية الأمريكية لم تعد واضحة في القارة وخاصة جنوب شرق آسيا فنتيجة لإعتماد دول هذا الأقليم على التواجد الأمريكي لضمان الأمن الاقليمي، صارت تشعر بالقلق حيال مستقبل الألتزام الأمني الأمريكي تجاه وضع الأمن الأقليمي خاصة بعد بروز الصين كقوة طامحة للهيمنة الأقليمية وكذا بروز التهديدات الجديدة التي أدت بدول الأسيان إلى العمل على تطوير قدراتهم وإستراتيجياتهم الأمنية.

تعمل الأسيان على تطوير آليات داخلية وأخرى متعددة الأطراف من أجل صد مختلف أنواع التهديدات ومثال ذلك عملها المتواصل لتطوير الجماعة الأمنية للآسيان، وكذا إقامتها لمنتدى الأسيان الإقليمي الذي يمثل تجربة فريدة من نوعها في الأمن المتعدد الأطراف في آسيا، خاصة بعد نجاح تجربة الآباك المجسدة لمفهوم الإقليمية الجديدة.

أهمية الموضوع:

لكل بحث علمي أهميته العلمية والعملية، وتكمن أهمية هذا البحث في التطرق لموضوع ضمن الدراسات الاقليمية والأمنية من خلال دراسة الدور الأمني لرابطة دول جنوب شرق آسيا "الأسيان" في منطقة جنوب شرق آسيا وأيضا كونه يختص بدراسة إقليم جنوب شرق آسيا وبالضبط دراسته لأهم إسهامات وإنجازات

تكتل الأسيان الذي تعكس نشأته وتطوره الأهداف العلمية للبحث فالإقليم شهد العديد من بؤر التوتر والتدخلات الخارجية والتحديات والتهديدات الأمنية التي كان لها تأثير كبير في طبيعة العلاقات البينية القائمة بين الوحدات السياسية والتي أخذت بعدا تكامليا رغم حدة المشاكل المتواجدة وهو الأمر الغائب في أقاليم أخرى رغم توفرها على معايير أفضل للتعاون الأمني.

أسباب إختيار الموضوع:

أولا: الأسباب الموضوعية

- إثبات الدور الفعال الذي تؤديه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي والذي من شأنه أن يخفف من حدة التوترات في الأقاليم ومن ثم الرفع من مستوى الأمن والتعاون الدولي العالمي.
- محاولة تقديم دراسات تجارب تكاملية ناجحة وتجاوز النزاعات وتحقيق الأمن عن طريق الإندماج وتكتل الجهود بهدف الإستفادة من ذلك في المغرب العربي بصفة خاصة والوطن العربي عامة.

ثانيا: الأسباب الذاتية

- يعد موضوع التكامل والأمن أحد إهتمامات الطالب.
- الاهتمام بدراسة تأثيرات أحداث 2001/09/11 على دول العالم الثالث خاصة الأقاليم التي تحوي دولا أغلبية سكانها مسلمين مثل دول جنوب شرق آسيا "ماليزيا، أندونسيا..."

الدراسات السابقة:

ولإنجاز هذه المذكرة تم الإعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة تمثلت أهمها في:

كتاب "تجارب التكامل العالمية ومغزاها لتكامل العربي" للأستاذ الدكتور: "**محمد محمود الامام**" وتطرق في هذا الكتاب لأهم التجارب التكاملية في العالم بدءا بالإتحاد الأوروبي مرورا بالآسيان والنافتا وحتى الإكواس

متطرقا في ختام كل فصل إلى ضرورة إتباع الوطن العربي للنهج التكاملي لأنه أضحى السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الإقليمي وأيضا التطور الإقتصادي ونشر هذا الكتاب سنة 2004.

وأيضا أهم الكتب التي تعرضت لتأثيرات أحداث 2001/09/11 على مختلف المستويات كتاب "التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 2001/09/11" للكاتب الدكتور "**إدريس لكريني**" الذي تطرق في كتابه هذا إلى مختلف تأثيرات وتداعيات أحداث 2001/09/11 على مختلف الأصعدة والمجالات حيث كان الكتاب على شكل مجموعة من المحاور عددها 15 محور إختص كل محور بموضوع معين ودراسة علاقته بأحداث 2001/09/11 نشر هذا الكتاب سنة 2005.

خلال بحثنا حول هذا الموضوع لاحظنا أن أغلب الدراسات في مواضيع التكتلات الاقليمية بصفة عامة والآسيان بصفة خاصة هي دراسات إقتصادية بحتة، بالرغم من أن السبب الرئيسي في ظهورها هو الجانب الأمني "تحقيق الأمن الاقليمي"، ويعود هذا حسب رأيي إلى أن الدراسات السابقة للموضوع تنظر له من جانب "ما هو كائن" وليس من جانب المسببات والأهداف، لذلك جمعت هذه الدراسة حقلي التكامل والأمن من خلال دراسة مساهمة الآسيان في تحقيق الأمن الإقليمي وأيضا تأثير المتغيرات الأمنية في التكتلات الإقليمية "تأثير أحداث 2001/09/11 على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا ودور تكتل الآسيان في الحفاظ عليه.

إشكالية الدراسة:

بعد تغير طبيعة التهديدات الأمنية بنهاية الحرب الباردة أصبح من الضروري على الدول تغيير سبل مواجهة التهديدات الأمنية وهو ما فعلته أغلب دول العالم الثالث خلال هذه الفترة حيث أصبحت التكتلات الإقليمية أحد أهم آليات مواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة من خلال التعاون الأمني والإقتصادي ضمن

مشاريع مشتركة تهدف لصد التهديدات الأمنية في الإقليم "تحقيق الأمن الإقليمي" وأيضا دعم الأسس التنموية داخل الإقليم مما يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي في ظل تطور مداخل التهديد وتنوع مجالاته بعد أحداث 2001/09/11...؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن الربط بين الأمن والتكامل...؟
- كيف يمكن للدول تحقيق الأمن الإقليمي عبر التكتلات الإقليمية...؟
- ما هي الآليات التي تعتمد عليها رابطة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق أمنها الإقليمي...؟
- هل يمكن لأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا الجمع بين مصالحهم الأمنية، في ظل تباين المصالح والإمكانات...؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية إعتمدنا الفرضيات التالية:

- كلما تقاربت المصالح الذاتية لكل دولة مع المصالح المشتركة للتكتل كلما أدى ذلك لتفعيل أكبر لآليات تحقيق الأمن الإقليمي.
- كلما زادت التهديدات الخارجية لدول الآسيان كلما زاد التنسيق والتعاون الأمني بين دول الرابطة.
- كلما كانت أهداف تكتل الآسيان مرنة أكثر كلما ساعد ذلك في التأقلم مع التحولات والمتغيرات الدولية.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشتمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السلبية المسؤولة عن تطوير وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن.

فالمنهج التاريخي قائم على التحليل المجالي "الزمكاني"، وتم استخدامه في هذا البحث العلمي لأجل التطرق إلى جذور ظاهرة الاقليمية وتطورها في النظام الدولي وكذا تطور مفهومي الأمن والتكامل إلى جانب نشأة الآسيان.

منهج دراسة الحالة: يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم أساسا على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، ويمكن أن يستخدم منهج دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية حول منطقة جغرافية محددة.

وقد تم استخدام هذا المنهج العلمي كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي في ظل العلاقة بين المنظر والواقع، وأيضا كوننا بصدد دراسة ظاهرة محددة في أقليم جغرافي محدد "جنوب شرق آسيا"، والهدف من دراسة الحالة محاولة التأكيد على فرضية الدراسة.

التقسيم المنهجي للدراسة:

لتحليل موضوع الدراسة تم تقسيمها لثلاثة فصول هي كالتالي:

- خصصنا الفصل الأول لدراسة الأطر المفاهيمية والنظرية للموضوع: "الأمن، التكامل، الأمن الإقليمي"، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم ومستوياتها وأبعادها في المبحث الأول، كما تم التطرق في هذا الفصل لأهم النطريات المفسرة لموضوع الدراسة "الدور الأمني للآسيان في جنوب

شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11"، وإبراز أهم الأطر التي إعتمدها المفكرين في تفسير كل من الأمن والتكامل من جهة والتركيب بينهما من خلال دراسة الأمن الإقليمي في المبحث الثاني

- الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة الحالة "تجربة تكامل دول جنوب شرق آسيا"، من خلال التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا (نشأتها، أهدافها، مبادئها، بنائها المؤسساتي) في المبحث الأول.

إضافة إلى التطرق في المبحث الثاني لتفاعلات الرابطة على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف الإحاطة الشاملة بطبيعة الآسيان من خلال التعرف على بيئتها الداخلية والخارجية.

- في حين خصصنا الفصل الثالث: لتحليل موضوع الدراسة عن طريق دراسة تأثير أحداث 2001/09/11 على توجهات وأهداف الرابطة في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تم التعرض إلى المرجعية العملية التي من خلالها حددت الآسيان مفهومها للأمن، اضافة إلى رصد أهم التهديدات والتي تواجه الاقليم على مختلف المستويات وخاصة على مستوى الأمن الاقليمي، وأيضا أهم انجازات واخفاقات الرابطة وأهم التحديات الأمنية التي تواجه رابطة دول جنوب شرق آسيا في المبحث الثالث، وأيضا الآفاق المستقبلية لتحفيز التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا في هذا المبحث.

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- صعوبة ضبط بعض المفاهيم لإرتباطها بأكثر من متغير ومثال ذلك مفهوم الأمن.
- ندرة المراجع المطبوعة المتعلقة بدراسة الحالة.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الأصلية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، خاصة في الجزء المتعلق بنظرية مركب الأمن الاقليمي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أخذ مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة أبعاد ومستويات جديدة وذلك بسبب تغير طبيعة النظام الدولي وتغير الفواعل في العلاقات الدولية لتشمل عناصر جديدة بدل اعتبار الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية للتمحور الدراسات الأمنية حول فحص الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، إستنادا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني، عبر إستقطاب لثلاثية: الفاعل الأمني السيادة الأمنية، القيمة الأمنية وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفاهيمية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن .

وقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة تطور مستمر، على الرغم من الانشغال السابق بالقضايا العسكرية والنووية، لنشهد عقب فترة الحرب الباردة اتساعا لتضمين مواضيع جديدة كأجندة بحثية لهذا الحقل ولعل أحد مستويات التطور في هذا الحقل هو تلك المزاوجة الحاصلة بين الدراسات الأمنية والتكتلات الاقليمية.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة

بعد نهاية الحرب الباردة حصل تغير جذري في أغلب المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة ومن أهم المفاهيم التي تأثرت بتغير طبيعة النظام الدولي مفهوم الأمن وكذا المفاهيم المتعلقة بالتكامل والإندماج حيث أصبحت التكتلات الإقليمية أهم أدوات الحفاظ على الأمن خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والمفاهيم المشابهة له

من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها "مفهوم الأمن"، الذي عرف تحولا منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري والتركيز على الأمن الإجتماعي وإعتماد وحدات مرجعية، غير الدولة لموضوعه لتحليل هذه النقلة "النظرية" بالتركيز على بعض إشكاليات هذه المقاربة مثل العوامل الموضوعية والذاتية والأمن الإجتماعي، ويعد مفهوم الأمن من بين المفاهيم التي تعرف ديناميكية عالية سواء من جانب المصطلح كتسمية أو كظاهرة، فمنذ بداية البشرية والإنسان يعمل على تحقيق أمنه الخاص وبظهور التجمع البشري الممثل سياسيا في الدولة، أخذ الأمن بعدا آخر أين صار الحديث عن الأمن القومي والسبيل الأفضل لتحقيقه وهنا طغت النظرة الواقعية التي جعلت من القوة العامل الأساسي للحفاظ على أمن الدول ما أدى بهذه الأخيرة إلى العمل الدائم على زيادة القوة، في غياب التقدير حول حجم وطبيعة القوة التي تملكها غيرها من الوحدات السياسية في النظام الدولي.

فالأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع وفي ذلك يرى أغلب الباحثين أنه مفهوم

معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالإدعاءات المختلفة له وإنتهاءا بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

– وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن مرادفا للطمأنينة أو نقيض للخوف أو مساويا لإختفاء الخطر ويتعلق إستخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الخوف وهذه المفردات ليست مترادفة بل متشعبة ومدلول كل منها يختلف عن الآخر فعملية التحرر تلك وضعها كل من كين بوث، ونيكولاس وولر، بأنه يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا إمتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر للأمن على أنه عملية تحرر من الخوف أو الخطر.

– سمات الأمن: من السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن:

– التغير: وهو حقيقة متغيرة لظروف الزمان والمكان ووفقا لإعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا بل ديناميكي ويرتبط إرتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية والأمن حالة حركية "ديناميكية" لاتتصف بالجمود "ستاتيكية".

– حقيقة نسبية وليست مطلقة: فالنسبية هنا تنشا من السعي المستمر للدول الى زيادة قواها الأمر الذي بدوره يزيد من شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مداعات على المزيد من الشعور بالأمن، فالدول لاتتوافق لمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وإنعدام الثقة في العلاقات الدولية الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما خلق إنعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سعيها لتحقيق الأمن لذاتها وتلك العملية المتصاعدة من حالات إنعدام الأمن يطلق عليها مصطلح المعظلة الأمنية[2].

[1] محمد خذير التلمساني، **مترجما**، **الأمن الدولي**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001)، ص67.

[2] قابيل مي، **الأمن بين الأطر النظرية والتعددية المفاهمية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 144 ، (أفريل 2006)، ص 12.

- تصنيفات الأمن:

يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة حيث تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة والتضليل في آن واحد فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع لمفهوم الأمن:

- الأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد المخاطر المختلفة وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لحاجاتهم الأساسية والتذاتانية.
- أما مفهوم الأمن الواسع: فيشمل كل ما يحقق الإستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الداخلي ومن جانب آخر فهناك مفهوم الأمن الخشن أو الصلب والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن والذي عادة مايتبلور من خلال موازين القوى بين الدولة[1].
- أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول مثل: "التحديات الصحية، البيئية، اللاجئين..." وهي تحديات غير مباشرة وذات طبيعة مركبة أيضا يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع وهذه الظاهرة قد تكون مهددة جغرافيا وعابرة للحدود يتغطى تأثيرها إلى أقاليم أخرى بل قد تكون ظاهرة عالمية، ويمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم الى أمن خشن إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تحديات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها وكذلك قد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى أمن ناعم إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر وعليه فإن هدفي المفهومين يعبران عن علاقة مترابطة يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي الذي يراعي التشابك الداخلي والخارجي للأمن[2].

[1] قابيل مي، **المرجع السابق**، ص14.

[2] محمد خذير التلمساني، **المرجع السابق**، ص 69.

- يعرف الأمن على أنه: الإطمئنان وزوال الخوف.

أحد تعريفات الأمن ولكنه الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف "باري بوزان" أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، حيث يعرف "بوزان" الأمن بأنه: "العمل علي التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي، فهو "قدرة الدول والمجتمعات علي الحفاظ علي كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوي التغيير التي تعتبرها معادية"[1]، في سعيهما للأمن فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما بعضا لكن يتعارضان أحيانا أخرى لأن أساس الأمن هو البقاء.

ويعرفه "شارل سلاينشر" الباحث في الدراسات الأمنية بأنه: " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها "[2].

أما "بوث Both" و "ويلر Wheeler" الباحثان الأمريكيان في حقل الدراسات الأمنية فيؤكدان على أنه: " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا إمتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"

أما "باري بوزان Barry Buzan" فيرى أنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد"[3].

من خلال هذه التعريفات نلاحظ أن "باري بوزان" قدم أقرب مفهوم الأمن من خلال تطرقه لأهم سمات مفهوم الأمن:

- التحرر من التهديد والخوف، الحفاظ على الأمن، أن أساس الأمن هو البقاء.

---

[1] حسين محمد الطاهر، **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية، العدد 48، (عدن: 1992)، ص 38.

[2] **المرجع نفسه**، ص39.

[3] Barry Buzan **, People State And Fear** : **An Aganda For International Security Studies In The Post-Cold War** (Blonder: Lynne Rienner Publishers, 1991), PP, 18-19.

أما "هنري كيسنجر" فيعرف الأمن بأنه : "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[1].

ويضيف "بادوين" مصطلح المأزق المجتمعي الذي يعرفه بأنه: "تدني إحتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة"[2].

فالأمن هو: القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية.

مفهوم الأمن الانساني:

تباينت تعريفات الأمن من مفكر لآخر حسب الزاوية التي ينظر منها كل مفكر أو باحث لكن أغلب التعريفات جمعت بين أهم النقاط الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني، والمتمثلة في:

1/ الإقرار بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها وبالتالي فهي تقر بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها وضرورة التعاون المتعدد الأطراف.

2/ إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع، وإنتهاج سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي وضرورة إصلاح الأمم المتحدة ذاتها.

3/ يقضي الأمن الإنساني على التمييز كونه يركزّ على الفرد الإنساني أيّا كان لكونه مواطنا عالميا وكائنا إنسانيا وعلى الجميع ضمان حقوقه وحرياته وبالتالي ضمان كرامته.

من هنا يعد الأمن الإنساني مفهوما جديدا يدعوا البيئة العالمية لعدم الإهتمام فقط بالتسلح وبدور الدولة بل وكذلك بالإهتمام بالحاجات الأساسية للمواطن بحقوقه الإنسانية وبالتنمية الإنسانية المستدامة.

فمفهوم الأمن الإنساني يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في

---

[1] سيد أحمد رفعت، **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية، العدد 35، (تونس: 1984)، ص 80.

[2] **المرجع نفسه.**

وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرًا من مصادر تهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاق دراسات الأمن لم يعد كافيًا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة وكان مفهوم الأمن يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيس –إن لم يكن الوحيد– في العلاقات الدولية وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها أو يهدد تكاملها الإقليمي أو سيادتها أو استقرار نظامها السياسي أو يمس إحدى مصالحها القومية وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يعد أداة أساسية لتحقيق الأمن[1].

– **الأمن المتحد** Union Security: هو إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي[2].

– **الأمن الجماعي** Collective Security: هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام، من خلال تنظيم يضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم، وهو يستلزم أن " الكل لواحد "[3].

---

[1] ممدوح شوقي ومصطفى كمال، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، (القاهرة: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 1998) ص 84.

[2] جهاد كامل، **دراسة في الأمن الإقليمي وإستراتيجية تحقيقه**، (دمشق: دار الفكر، 2005)، ص36.

[3] **المرجع نفسه**، ص37.

- **الأمن المشترك** Common security: يهتم بالبعد العسكري للأمن ويركز على القوات الدفاعية ويؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، على إفتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم في تجنب الحرب[1].

- **الأمن الشامل** Global Security: هو أحد الترتيبات المعتمدة في بناء نظام أمني إقليمي.

- **الأمن التنسيقي:** يتم اللجوء إلى هذا النظام في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطة، لا تتضمن تعاونا واضحا، ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته وتقليل حالة الصراع بين أطرافه[2].

المطلب الثاني: مفهوم التكامل

1/ مفهوم التكامل والمفاهيم المشابهة له:

على الرغم من أن مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية والاقتصادية ارتباطاً بمعناه اللغوي الذي يعني توحد الأجزاء في كل واحد فإن هناك الكثير من المشكلات النظرية الخاصة بتحديد هذا المفهوم كمصطلح سياسي.

وأول هذه المشكلات خاص بالتعامل العربي مع هذا المفهوم حيث يجري إستعمال كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "إندماج" والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح "Integration" كما هو في اللغتين الإنجليزية والفرنسية ويتعبر الإندماج درجة أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كل مشترك، وهو ما يعتبر من الناحية الواقعية محض أمنية بعيدة المنال حتى بالنسبة لأكثر حالات التكامل استقراراً كما في الولايات المتحدة أو كندا أو بريطانيا إذ لا تزال هذه الحالات التي وصلت إلى ذروة التكامل نظرياً وهي الوحدة السياسية تحتفظ أجزاؤها المختلفة التي توحدت بدرجات متفاوتة من التمايز والهوية

[1] جهاد كامل، **المرجع السابق**، ص37.

[2] **المرجع نفسه.**

المستقلة وتنعكس في التنظيم السياسي والإداري والمكتسبات الثقافية الخاصة بكل وحدة / جزء في ظل الدولة الواحدة وتصل أحياناً إلى التأزم بين الحكومة الموحدة والأقاليم على توزيع الموارد أو على السياسة الخارجية الأمر الذي يبرر أولوية استخدام مصطلح التكامل للدلالة على هذه الظاهرة[1].

أما إذا انتقلنا إلى تعريف التكامل في النظريات الغربية التي عالجت هذه الظاهرة فتظهر عدة إشكاليات في هذا التعريف لعل من أهمها تلك الأبعاد القيمية التي ترتبط بمفهموم التكامل وتظهر في كتابات منظريه بين مؤكد على مزايا التكامل المسلم بها معنوياً مثل كارل دويتش حين عرف التكامل بأنه" إنجاز معنى المجتمع في إقليم ما " و"أرنست هاس" الذي عرفه بأنه " النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كل منها بوعي ذاتي استعمال القوة في العلاقة بين الوحدات المشاركة"[2] وغيرهم ممن ركزوا على عقبات تحقيق التكامل وتكاليفه.

ولعل أكثر التعريفات الوصفية وضوحاً للتكامل هو تعريف " كارل دويتش" وهو من منظري التكامل: "أن يتكامل الشئ يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلاً واحدا، أي أن يحول وحدات كانت سابقاً منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكونات منفصلة"[3]، فالتكامل إذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل وتنتج معاً خواص تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة وأحياناً ما تستخدم كلمة التكامل لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقاً.

أما "جوزيف ناي" – وهو أيضا من رواد نظرية التكامل – فيرى أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطاً وتشويشاً، وعلى سبيل المثال عند تشكيل السوق الأوربية المشتركة عام 1957 كان هناك على الأقل أربعة

---

[1] إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**، الطبعة الثانية، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص56.

[2] جون ويليامسون وآخرون، **نظريات التكامل الدولي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 121.

[3] **المرجع نفسه**، ص123.

مفاهيم تختلط مع مفهوم التكامل وهي التوحيد السياسي والتوحيد الإقتصادي والتعاون السياسي والإقتصادي والتجارة الحرة[1].

ولذلك حدد "جوزيف ناي" وتبعه في ذلك العديد من المنظرين مجموعة من المؤشرات لتعريف التكامل تعريفاً إجرائياً أكثر قابلية للقياس والملاحظة العلمية حيث قسم التكامل إلى أجزاء أو مجالات متنوعة وحدد في كل مجال عددا من المؤشرات التي يمكن على أساسها معرفة مدى تحقق التكامل والمقارنة بين حالات التكامل المختلفة فهناك التكامل الإقتصادي ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة وهناك التكامل الإجتماعي ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب وهناك التكامل السياسي ويشمل التكامل المؤسسي والتكامل في السياسات العامة والتكامل في الإتجاهات وهناك التكامل في مجتمع الأمن وحل المنازعات بطرق سلمية بين الوحدات المتكاملة.

ومن هذا الإتجاه أيضاً تعريف "جالتونج" للتكامل بوصفه: " اتحاد فاعلين دوليين لإقامة فاعل جديد ذو إرادة مستقلة وليس أداة للدولتين"[2]، وقد حدد بعدين أساسيين للتكامل وهما: القدرات التي يتمتع بها الكيان الجديد والإعتراف الدولي به وبناء على هذا قسم "جالتونج" حالات التكامل إلى ثلاث: تكامل حقيقي وهو الذي يتوافر فيه هذان الشرطان وتكامل غير حقيقي وهو الذي يفتقد هذين الشرطين وتكامل وسيط وهو الذي يتحقق فيه أحد هذين الشرطين دون الآخر.

وهكذا نجد أن كل من يتطرق لتعريف مفهوم التكامل يركز على بعض الجوانب القيمية أو الإجرائية.

أما من حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف ما بين اتجاهين رئيسيين من منظري العلاقات الدولية يعتبر أولهما التكامل حالة أو وضعاً يتحقق فيه إنجازات معينة وعلى رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع أمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم المنازعات وعلى رأس هذا الاتجاه "كارل دويتش" في حين يركز الاتجاه الآخر على الإجراءات والوسائل التي يتحقق بها التكامل ومن هذا الاتجاه "أرنست هاس " وفي

---

[1] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984)، ص122.

[2] **المرجع نفسه**، ص125.

هذا الإتجاه الأخير تتزايد الخلافات بين المنظرين في تحديد أبعاد العملية التكاملية وأدوار كل من المؤسسات والشعوب والنخب والتفاعلات المختلفة بينها في الوصول إلى التكامل وما إذا كان التكامل يتم تلقائياً بواسطة إدراك المزيا المتبادلة أم نتيجة التعبئة الواعية من النخب لتحقيق التكامل.

- **مفهوم الشراكة(partnership):** يختلف مفهوم الشراكة بإختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول وبإختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة[1].

يمكننا القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين الدول أو بالأحرى الفواعل الدولية بإختلاف أشكالها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

- **التعاون(Cooperation):** التعاون هو مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة، تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين من الناحية الجغرافية والاثنية، أو هو الارتباط والتنسيق في مجالات متعددة كالإقتصاد والسياسة والأمن والثقافة وهذا يقودنا إلى إستخلاص خصوصيات التعاون[2].

2/ أهداف التكامل:

تختلف أهداف التكامل من كل إقليم لآخر حسب طبيعة التكتل ومقوماته لكن أغلبها تحمل نصف الصبغة من ناحية الأهداف ويمكن جمعها فيما يلي:

- تحقيق الأمن الإقليمي.
- توفير إطار للحوار والإتصال والتنسيق في مختلف القضايا.
- كثافة العلاقات الإقتصادية والسياسية، والترابط الإجتماعي بين وحدات الإقليم الواحد قد تؤدي لتشكيل هوية جغرافية واحدة يتقلص فيها دور الحدود ما يساهم في إنخفاض نسبة المواجهة الحدودية.

---

[1] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الكويت: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص118.

[2] **المرجع نفسه**، ص120.

- دعم البنى الداخلية والمؤسسات المشتركة لتحقيق تعاون شامل.
- التقليل من الإعتماد على القوى الخارجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- حل الأزمات بين الدول الأعضاء بطريقة سلمية حيث أن ترابط المصالح يساهم في الحد من شدة النزاعات بين وحدات الإقليم.
- البنية المؤسساتية الناتجة عن التكامل تساهم في تقارب الرؤى بين دول الإقليم[1].

3/ شروط تحقيق التكامل:

- الأهداف المشتركة وتناسب المبادئ والإستراتيجيات الأمنية.
- الإرادة السياسية.
- تجانس إقتصاديات الدول القابلة للتكامل.
- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية وقابليتها للتأقلم مع أهداف الإقليم[2].

4/ مراحل التكامل: تجمع مراحل التكامل بين الجانبين "الإقتصادي المالي" و "السياسي الأمني وسنحاول توضيحها من خلال الجدول الآتي:

- **إقتصادي مالي**	- **سياسي أمني**
- منطقة التجارة التفضيلية.	- حل أزمات الإقليم داخليا "دون تدخل خارجي".
- منطقة التجارة الحرة.	- العمل على تحقيق الأمن الإقليمي.
- الإتحاد الجمركي.	مجلس أمن مشترك بين الدول تعالج فيه القضايا الداخلية والخارجية.
- السوق المشتركة.	- دفاع إقليمي مشترك.
- الوحدة الإقتصادية.	- الوحدة الأمنية والسياسية في إتخاذ القرارات.

[1] عامر، مصباح، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص42.

[2] **المرجع نفسه**، ص43.

المطلب الثالث مفهوم الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما إرتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحيانا – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيا للإقليم ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها فالأمن الإقليمي شرط للحفاظ على بقاء الدولة من خلال إستخدام القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية ويكون التركيز على القوة العسكرية هو الأفضل للحفاظ على أمن الدولة القومي فهو مجمل التدابير المتخذة لضمان الأمن الوطني وعزل التهديدات الخارجية[1].

ويعرف الأمن الإقليمي بأنه: "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الاقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الاقليم"[2].

فالأمن الإقليمي حسب هذا المفهوم يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق ارادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين دول هذا الإقليم.

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج اطار النظام الإقليمي.

---

[1] ريمون حداد، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص 72.

[2] **المرجع نفسه**، ص 74.

وهذا المفهوم أيضا لا يتوافق طبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي في كل الانظمة، فمثلا في الشرق الأوسط أمن دول هذا الاقليم ليس مرتبط ببعضه البعض، بل عكس ذلك هناك العديد من النزاعات القائمة بين دول هذا الإقليم كالصراع العربي الإسرائيلي، إيران ودول الخليج، وهناك من يضيف المغرب العربي إلى هذا النوع من التناقض وهنا تبرز قضية الصحراء الغربية وموقف كل من الجزائر والمغرب اتجاهها.

فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم يكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة وتجانس، فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي[1].

ولهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل دولة من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الاطراف داخل الاطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لايجاد حلول مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

1/- أنه مرتبط بشعور الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.

2/- أنه يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وأن تكون لها صفة الاستمرار.

3/- يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته[2].

---

[1] جهاد كامل، **المرجع السابق**، ص74.

[2] مصطفى كامل محمد. **الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الاوسط: المخاطر والفرص**، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، (أكتوبر 1996)، ص40.

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى فالنظام المرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد من فهم فلسفته الأمنية ومفهومه للتهديدات والتحديات والأخطار حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

بعد فشل المنظورات التقليدية في التوقع وتفسير نهاية الحرب الباردة والاحداث التي تلتها أدى هذا إلى ظهور مجموعة من الدراسات برزت معها الدراسات الاقليمية وأنظمة الأمن الاقليمي، فقد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على مستوى الأمن الإقليمي إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الاقليمي:

1/ أدت إلى تغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ صارت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية.

2/ رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم.

3/ حدوث تغير في طبيعة وكثافة إختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث[1].

وتكمن أهمية التحليل الاقليمي للظاهرة الأمنية في ما يلي:

1/- يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة، إذ يركز على منطقة معينة وبالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية، دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

[1] مصطفى كامل محمد، **المرجع السابق**، ص 42.

2/- نهاية الحرب الباردة أدت إلى إنفجار العديد من الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية، ما أدى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

3/- هذا المدخل يراعي إختلاف الأوضاع بين مناطق العالم، خاصة فيما يتعلق بمشكلات إنتشار التسلح.

فالإعتماد على المستوى الإقليمي لتحليل الظواهر الأمنية يساعد على القيام بالدراسات الأمنية المقارنة بين الأقاليم فهذا المستوى أصبح قادرا على موازنة الإتجاه القائل بالتقليل من دور المستوى الإقليمي في العلاقات الدولية فديناميكيات الأمن يمكن أن تحلل بواسطة تدرج مستويات التحليل ضمن النظام العالمي، إذ نميز المستوى الوطني، المستوى الإقليمي، مستوى النظام الدولي[1].

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي وإستقراره تتوقف على درجة عمق الإلتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها النظام، ومدى إستعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية- إجرائية، فنظام الأمن الإقليمي يقوم على إتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة أو ما إستقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليميا وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في الإقليم[2].

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص98.

[2] **المرجع نفسه**، ص 100.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه الإقليم، هذا بناءا على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد وطبيعته ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم وتوفر قناة الاتصال والحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البيئية، أو مصادر الصراع الداخلي والتفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي.

المطلب الاول: نظرية المركب الأمني الاقليمي:

يعد "باري بوزان" أول من إستخدم مصطلح "المجمع الأمني أو المركب الأمني Security Complex" من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الامنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني.

ويقصد بالمركب الأمني: مجموعة من الدول ترتبط إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض[1].

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الأسس أهمها:

[1] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، عدد 160 (أفريل 2006)، ص22.

1/ إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة فالجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها في المسافات البعيدة.

2/ تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الإعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.

3/ تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع.

4/ الأقاليم لها درجة كبيرة من الإستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.

5/ أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

6/ إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

7/ تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البيئة الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى[1].

فالاعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين:

_ الخاصية الأولى: تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة والعداوة.

_ الخاصية الثانية: تتواجد في الفرص والتهديدات الأمنية المشتركة، لكن ليست المماثلة.

كما تحدد نظرية المركب الأمن الإقليمي أربعة مستويات للتحليل وهي:

– المستوى المحلي أو الداخلي: يعنى بدول الإقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.

– مستوى العلاقات دولة– دولة: تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 23.

- المستوى الإقليمي: تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة.

- المستوى الإقليمي دور القوى العالمية في الإقليم أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية.

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات هي:

1- الحد وهو مايميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.

2- البيئة الفوضوية وتعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظاما إقليميا.

3- القطبية الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات.

4- البناء الاجتماعي الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الاقليمي، هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي[1].

المطلب الثاني: المقاربة الوظيفية الجديدة

تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

ويأمل الوظيفيون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالاته في السياسات الدنيا سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتنسيق في مجلات السياسات العليا إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الإقتصادي[2].

---

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص25.

[2] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، 1999)، ص135.

عارض الوظيفيون الجدد منطلقات كل من الدستوريين والوظيفين الكلاسيكيون إلى التكامل وبدلاً من أن يركزوا على القرار الحكومي أو المصالح الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الإقتصاد.

وفي حين عارض "دافيد ميتراني" التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي يؤكد "أرنست هاس" وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد وهو ما تفتقر إليه غالباً المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة[1].

وينظر الوظيفيون الجدد ومنهم "أرنست هاس" إلى التكامل لا بإعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية (كما يرى الدستوريون) ولا قيم ومصالح (كما يرى الوظيفيون الكلاسيكيون) ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنياً خالصاً فالتكامل لدى "هاس" هو العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة.

وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخبة المعنية ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم العملية ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص 137.

النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقاً لتحولات عملية صنع القرار من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي[1].

فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي نجح فيه التكامل إلى مجال آخر وهكذا فحسب ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الإتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الإقتصادية مما يضع حداً للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل.

وهكذا نجد أن الوظيفيين الجدد قد بنوا نظرياتهم على أسس مشتركة مع رؤية الوظيفيين خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا والإنتقال من مجال وظيفي إلى آخر إلى أن يتم التكامل السياسي ولكنهم كانوا أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية وقد إهتموا بالنخبة في مقابل تركيز الوظيفيين على المصالح الجماهيرية كما إمتازوا عن الوظيفيين بالتنبيه إلى أهمية الإتفاق القيمي والإجرائي وعملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل ويحدث العكس فتتغلب المخاوف والعقبات السياسية على المصالح المشتركة[2].

يطرح الوظيفيون الجدد ضرورة وجود سلطة سياسية تتبنى مشروع التكامل ويكون ذلك بانشاء منظمات إقليمية تمنح صلاحيات وسلطات "ما فوق الدولة" ويعتبر "أرنست هاس" من أهم منظري الوظيفية الجديدة كما نجد "روبرت شومان" و "جاك مونبيد" من أوائل الذين إهتموا بالناحية العملية والتنظيمية في التركيز على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية لها دور في بناء وخدمة أهداف التكامل الإقتصادي، لكن مع الحفاظ على السيادة الوطنية للدول، مع إنتقال الولاء من مستوى الدولة إلى المستوى الأعلى مباشرة ألا وهو مستوى المنظمة الإقليمية، وتؤثر عملية إنتقال الولاء هذه في التحول السياسي البنيوي، وتفترض الوظيفية الجديدة أن

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص139.

[2] **المرجع نفسه**، ص140.

عملية التكامل تكون بصفة آلية، إذ أن أية مستجدات تفرزها كل خطوة تكاملية لا يمكن التعاطي معها إلا من خلال خطوة إندماجية متقدمة، لتصل العملية في الأخير إلى الإنصهار البنيوي التام.

وتبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث عدم فصلها بين السياسة والمجالات الأخرى، ولكنها تبدوا مثالية إلى حد كبير من خلال طرحها لمفهوم إنتقال الولاء من مستوى الدولة إلى مستوى المنظمة الإقليمية وكذا مسألة الإنصهار البنيوي.

ومنه فتحقيق التكامل الكلي والوصول إلى الإندماج الذي تنشده الوظيفية الجديدة يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني، بإعتباره قطاع جد هام وحساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالإنتشار إلى مستويات عليا من الإرتباط والتوحد[1].

المطلب الثالث: المقاربة الاتصالية

تعتبر النظرية الإتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر "كارل دويتش" من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح "دويتش" أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه إحتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع[2].

وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على إعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى " وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة وإحترام الذات

1 ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص142.

2 **المرجع نفسه**، ص143.

وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم[1].

ولقد استقرأ كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربعة عشرة حالة تكاملية في العالم وخلص "دويتش" إلى القول: بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي:

1/ حفظ السلام.

2/ التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض.

3/ إنجاز بعض المهام المحددة.

4/ تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية.

أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش:

- أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
- إتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الأعراف الموجودة فعلا.
- التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات.
- وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك.

أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي:

- توليد القيم: بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين.
- تخصيص القيم: بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي.
- القمع: ويعني القسر سواء العسكري أو غيره.
- التطابق: ويعني تشجيع العمليات ورفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة.

[1] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، الطبعة الأولى، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008)، ص162.

أما أنواع المجتمعات التكاملية عند "دويتش" فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد[1].

ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذو حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.

ويرى "دويتش" أن مجتمع الأمن المندمج هو اوثق هذه المجتمعات تكاملاً كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق والقوانين بل إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق على العكس تماماً مما نشأ هذا المجتمع من أجله وهو تفادي الحرب أساساً كما حدث في حرب الهند وباكستان عامي 1946 – 1947 ومع إزدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير الآمن أكثر خطراً ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المندمج – برغم خطورة فشله – يظل مرغوبا أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات والأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعوراً أكبر بالشخصية والطمأنية[2].

ويقدم "كارل دويتش" مجموعة من الشروط التي وردت في إحدى الدراسات لقيام مجتمع أمن مندمج وهي:

1/ التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي.

2/ أسلوب معيشة مميز وجذاب.

---

[1] عمر إبراهيم العفاس، **المرجع السابق**، ص163.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 163-164.

3/ توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة او عائد مشترك.

4/ زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

5/ نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

6/ تقييم الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها وعبر حوجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها.

7/ توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات على الأقل وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل.

8/ وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا.

9/ تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة.

10/ بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة.

وعلى الرغم من أن تحليل "كارل دويتش" للتكامل يعتبر تحليلاً استاتيكياً حيث يعتبر التكامل حالة يتحقق فيها مجتمع الأمن المندمج أو المتعدد فقد إهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل ويرى أنها تبدأ غالبا حول منطقة نواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا وجاذبية للوحدات الأخرى[1].

ويؤكد "دويتش" في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة المشتركة والذي يمكن إستثارته بإستحداث طريقة حياة جديدة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المستوى السياسي يطور عملية التكامل.

فالوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المنمدج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة وإستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض

[1] عمر إبراهيم العفاس، **المرجع السابق**، ص 165.

الأفراد المختارين عمدا في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الإقتراحات والبدائل المتنافسة وتوجيهها نحو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج.

أما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة إحتكار العنف والغزو العسكري المباشر، فعملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات أبسط وأهم هذه العمليات هي عدم الإجتذاب المتزايد وقلة إحتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفة وأخيراً السكان، والعملية الثانية هي نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها، والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة عادات ومهارات الإهتمام المتبادل والإتصال والإستجابة المتبادلة لكي ممكناً الحفاظ على إستقلال وسيادة الوحدات المشتركة والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها[1].

تنبع أهمية نظريات التكامل من حيث تركيزها على شق هام من التفاعلات الدولية وهو التعاون والتبادل السلمي في حين يركز معظم منظري العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بوجه خاص على عوامل التفكك والصراع والفوضى في العلاقات الدولية والظواهر السياسية مما يعطي إنطباعاً متشائما عن السياسة وعلومها فتأتي نظريات التكامل الدولي لتكشف بأضوائها تلك الجوانب التعاونية والسلمية من هذه الظاهرة وتدفع الباحثين إلى المزيد من الاهتمام بهذه الجوانب والمساهمة في تكريسها وتعظيمها ولو على المستوى التنظيري[2].

---

[1] عبد الناصر جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر،2004/ 2005)، ص96.

[2] عمر إبراهيم العفاس، **المرجع السابق**، ص ص، 167- 168.

أخذ مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة أبعاد ومستويات جديدة وذلك بسبب تغير طبيعة النظام الدولي وتغير الفواعل في العلاقات الدولية لتشمل عناصر جديدة بدل اعتبار الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية للتمحور الدراسات الأمنية حول فحص الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، إستنادا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني، عبر إستقطاب لثلاثية: الفاعل الأمني السيادة الأمنية، القيمة الأمنية وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفاهيمية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن .

وقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة تطور مستمر، على الرغم من الانشغال السابق بالقضايا العسكرية والنووية، لنشهد عقب فترة الحرب الباردة اتساعا لتضمين مواضيع جديدة كأجندة بحثية لهذا الحقل ولعل أحد مستويات التطور في هذا الحقل هو تلك المزاوجة الحاصلة بين الدراسات الأمنية والتكتلات الاقليمية.

الفصل الثاني:

تجربة تكامل دول جنوب شرق آسيا

إن القارة الآسيوية لها من الخصائص ما يجعلها مختلفة عن قارات العالم، الأمر الذي جعل من تعدد منظومات التعاون الاقليمي فيها أمرا طبيعيا، فهي قارة تضم حضارات وثقافات كبيرة وعميقة في إختلافها هذا إلى جانب التبينات القومية والجغرافية والإقتصادية بشكل أفضى إلى ظهور مجالات جغرافية لها خصوصياتها ولهاذا فالقارة شهدت قيام مجموعة من التكتلات الإقليمية ذات الأهداف المتباينة، إذ تضم تجمعات إقتصادية وأخرى سياسية وأخرى عسكرية، وبعضها يجمع بين مختلف هذه المجالات، من بين هذه التكتلات الإقليمية نذكر المنظمة الإقليمية للتعاون الإقتصادي بين دول جنوب آسيا (السارك) التي تأسست سنة 1985 ببنغلادش وتضم في عضويتها الهند، باكستان، سيرلانكا، نيبال، بنغلادش، بوتان، وأيضا هناك منظمة التعاون الإقتصادي التي تأسست في 1985/01/17 وتجمع بين إيران وتركيا وباكستان، إضافة إلى منظمة تعاون بحر قزوين التي تأسست بناءا على دعوة إيران للدول المطلة على بحر قزوين في 1992/10/30، إضافة إلى تنظيمات أخرى نتطرق إليها بالتفصيل ضمن هذا الفصل متمثلة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)[1].

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية**، الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر العربي، 2007)، ص112.

المبحث الأول: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا:

مصطلح جنوب شرق آسيا وجد ضمن التعريف الأمريكي العسكري والجيوسياسي للمنطقة سنة 1943 أين تم تقسيم المنطقة لشطرين (شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا)، إلا أن المفهوم الأخير طرح قديما من قبل الأنثروبولوجي البريطاني"جير لوغان" سنة 1847، ولم يكسب الشعبية إلا لاحقا إذ اشتهر بعد عام 1945، أي أثناء الحرب الباردة في إطار حرب الكتل، لاسيما مع نشأة الآسيان[1].

تقع منطقة جنوب شرق آسيا في قارة آسيا، مساحتها تقارب 4،5 مليون كم^2، وخلال عام 2013 وصل عدد سكانها إلى900 مليون نسمة وتعد المنطقة من أكثر مناطق العالم توترا حيث تعاني من إنقسامات ونزاعات عديدة كفيلة لإندلاع عشرات المعارك والحروب، وتتمتع المنطقة بتربة غنية خصبة، ومن أهم محاصيلها الزراعية المطاط والأرز والشاي والبهارات، وتنتج غابات المنطقة معظم خشب الساج (التيك) المستعمل في العالم، كما تستخرج من مياهها الساحلية كميات كبيرة من الأسماك، ويوجد في المنطقة مخزون نفطي كبير ومناجم للقصدير والأحجار الكريمة، أما الصناعات فغير متطورة باستثناء الموجودة في المدن الكبيرة.

وتعرف الآسيان على أنها: مجموعة إقتصادية أساسا ولها جوانب تنسيق سياسي أمني إقتصادي، وتضم أغلب دول جنوب شرق آسيا والتي كانت تسمى النمور والتنانين الآسيوية مثل: "ماليزيا وأندونوسيا وسنغافورة والفيتنام والفليبين وتايلاندا وبروناي ولاوس وميانمار وكمبوديا[2]".

الآسيان عبارة عن منظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا، تضم 10 دول من جنوب شرق آسيا، تأسس في ستينات القرن الماضي، لأجل تعزيز النمو الاقتصادي بالمنطقة.

---

[1] غراهام ايفانز، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الكويت: مركز الخليج للأبحاث،1997)، ص 189.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص122.

كما تعرف الآسيان على أنها تجمع إقتصادي سياسي من أهدافه تسريع النمو الإقتصادي بجنوب شرق آسيا إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية، وقد أقام التجمع كذلك شراكات إقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان والصين[1].

الملاحظ أيضا أن دول رابطة الأسيان لا تتوقف مفاوضاتها مع الهند واليابان فقط بل تمتد إلى كوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها.

فرابطة دول جنوب شرق آسيا تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والإتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي (التنمية البشرية والإجتماعية فيما بينها)، كما قامت الرابطة بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد فيه الإعتماد المتبادل على التكتلات الأخرى[2].

لهذا أثبتت تجربة الأسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء إقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية، ويوحد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي[3].

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **المرجع السابق**، ص124.

[2] غراهام ايفانز، **المرجع السابق**، ص192.

[3] **المرجع نفسه**، ص 195.

كما نجح هذا التكتل إلى رفع إقتصاديات الدول الأعضاء إلى صفوف الدول المصنعة حديثا، وهذا يعود إلى إنفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة، ولم يبقى تكتلا إقتصاديا مغلقا على الدول الأعضاء، أي إعتماده على سياسة موجهة للخارج لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وجعل الأسيان كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية، خاصة بعد إتفاق زعماء دول الأسيان بإقامة قاعدة أساسية لسوق موحد تقام عام 2020 وبالتالي إقامة أكبر تكتل أسيوي قادر على مواجهة التكتلات الإقتصادية الكبرى كالإتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

لهذا أصبح الأسيان محل أنظار وإهتمام العالم، فيمكن إعتباره نموذجا تكامليا إقليميا يحتذي به خاصة بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول: نشأة ومبادئ وأهداف الآسيان:

لم تعبر منطقة جنوب شرق آسيا سابقا عن وحدة رسمية، كما أنها إعتبرت لفترة طويلة إقليم دون هوية ولا حدود محددة بدقة، ولهذا تعددت النعوت التي أطلقت على الإقليم وصار كل متدخل يطلق المفردات المتوافقة ومصالحه في المنطقة، لكن بعد عام 1967 ونشأة الآسيان ساهم ذلك بشكل كبير في إعطاء هوية محددة وواضحة لهذا المجال الجغرافي.

أولا: النشأة

وقد بدأت أول محاولة لتشكيل الرابطة الآسيوية سنة1961 بين (ماليزيا والفلبين وتايلاند)، لكنها فشلت بسبب الصراع بين (الفلبين وماليزيا) حول منطقة صباح وإنفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، إضافة إلى أثار حرب الفيتنام على دول المنطقة وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة بين الإتحاد

السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك شجعت ودعمت الولايات المتحدة جنوب شرق آسيا على تشكيل جبهة موحدة لمحاصرة الشيوعية بالصين ومنعها من الإنتشار بالمنطقة حيث شجعت دول المنطقة على إنشاء منظمة إقتصادية على غرار الجماعة الأوروبية لتتولى عملية التنمية في المنطقة وحل وصراعاتها إنطلاقا من أن التنمية الإقتصادية تمثل المدخل الطبيعي لمواجهة عدم الإستقرار الداخلي في هذه الدول وتجميد أو تسوية ما بينها من صراعات[1].

وقد تحقق ذلك فعلا في 8 أغسطس 1967، حينما وقعت خمس دول هي: (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) على المعاهدة الخاصة بتأسيس (الآسيان)، وذلك في العاصمة التايلاندية (بانكوك)، من قبل وزراء خارجية تلك الدول[2].

مر إنضمام الدول إلى رابطة الآسيان على عدة مراحل حيث أعلنت الدول الخمس المؤسسة للرابطة سنة 1967 عن تأسيس الآسيان وفي سنة 1984 إنضمت (بروناي)، وفي سنة 1995 إلتحقت (الفيتنام)، ثم في سنة 1997 إنضمت (لاوس وميانمار)، ثم إلتحقت (كمبوديا) سنة 1999 ليصل عدد دول الآسيان في الوقت الراهن إلى 10 دول مع احتمال إنضمام جمهورية تيمور الشرقية خلال قمة الآسيان سنة 2015 فضلا عن الشركاء الرئيسيين في الحوار وهم (أستراليا وكندا والصين والإتحاد الأوروبي والهند واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) كما تدعى باقي دول المنطقة إلى الإنخراط في الرابطة بشرط إحترام مبادئ وأهداف الآسيان، ويوجد مقر الرابطة بعاصمة اندونيسيا (جاكرتا).

ثانيا: المبادئ

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها لتكامل العربي**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص112.

[2] **المرجع نفسه**، ص114.

ويمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة الآسيان قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا الباسفيك، خلال مرحلة الحرب الباردة التي تميزت بسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى حصار المد الشيوعي وإحتوائه خوفا من إنتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وإنتصار الفيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا، تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون إنتشاره وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرق القارة، وتقوية إقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي والأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه وقد تم تفعيل الإطار الآسياني لمواجهة التناقضات بين الدول الأعضاء بالإعتماد على أربعة مبادئ هي:

1/ حل المنازعات سلميا، وعدم اللجوء إلى إستخدام القوة بين دول الرابطة.

2/ إحترام إستقلال كل دولة عضو، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

3/ توفير الأمن الإقليمي للرابطة القائم على أساس التعاون العسكري.

4/ عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث صراعات في الإقليم.

فالآسيان كتكل إقليمي متعدد الأبعاد يشكل في حد ذاته نظاما إقليميا بمعناه الأوسع، إذ يشير إلى نمط من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة ضمن حيز جغرافي محدد، تكون فيه هذه الوحدات على درجة عالية من الترابط، أين يصبح من الصعب تجنب تأثير أي جزء على الآخر.

تعتبر الآسيان من بين النماذج المجسدة للإقليمية التقليدية، كما أنها عرفت تطورات كبيرة توافقت وتطور ظاهرة الإقليمية من جهة ومن جهة أخرى التحولات الدولية والإقليمية التي عرفتها المنطقة منذ تشكل الرابطة[1].

مر التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: إمتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إتسمت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- المرحلة الثانية: إمتدت من أواخر الخمسينيات إلى منتصف الستينات، عرفت إستمرار اللجنة الإقتصادية لآسيا والشرق الأدنى، التي سميت فيما بعد بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي لآسيا والباسيفيك.
- المرحلة الثالثة: إمتدت من منتصف الستينات حتى يومنا هذا شهدت إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا بتطوراتها البنيوية والوظيفية.

إن تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا جاء بناءا على مجموعة من الدوافع تتمثل فيما يلي:

1/ الإستجابة لحاجيات داخلية، فقد وجدت دول الآسيان نفسها في مواجهة التهديد المتمثل في إمتداد النزاعات، فأحداث الحرب الباردة أثرت كثيرا على إقليم جنوب شرق آسيا، أين تولدت العديد من الصراعات خاصة الأزمة الفيتنامية، وإنقسام هذه الأخيرة لقسمين شمالية وجنوبية، وهو ما جعل "جون فوستر دالاس" يصف الوضع في الإقليم وفقا لنظرية الدومينو، ففي حال تبني إحدى دول الإقليم الإيديولوجية الإشتراكية فستهوي بقية الدول نحو نفس الوجهة.

2/ تأكيد حيادها وتحقيق السلم والإستقرار الإقليمي.

1 Domenach, Jean Luc**, op cit,** p 101.

3/ تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية.

4/ الرابطة تشكل آلية لخلق التوازن بين الأعضاء الأقوياء لاسيما أندونيسيا وماليزيا[1].

تتميز رابطة دول جنوب شرق آسيا عن غيرها من التكتلات الإقليمية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

1/ معظم دول الرابطة تعرضت للإستعمار بإستثناء تايلاندا.

2/ الرابطة هي التنظيم الإقليمي الوحيد بجنوب بشرق آسيا.

3/ الرابطة هي مجموعة من الدول تعمل على الرفع من مستوى نموها الإقتصادي فكل من سنغافورة، تايلاندا أندونيسيا، ماليزيا تشكل الإقتصاديات الناشئة الأكثر ديناميكية.

4/ التباين الإقتصادي بين أعضاء الرابطة، فهناك دول متقدمة إقتصاديا– ممثلة في النمور الآسيوية– ودول أقل تقدما ممثلة في اللاوس، كامبوديا، فيتنام، مينامار.

5/ إنتشار اللامساواة الجهوية، ما يضاعف من التوترات الإثنية، الدينية، الإنفصالات، لاسيما من أجل إستثمار الموارد الطبيعية.

6/ على الرغم من النمو الإقتصادي القوي الذي حققته الرابطة في السنوات الأولى من تسعينات القرن العشرين، لم يمنع من إستمرار إرتباط مراكز القرار بقوى خارج الإقليم.

إضافة إلى أن الآسيان تتميز بإعتمادها على إستراتيجية إستثمارية، مع إعتبار القوة الإقتصادية أحد مقومات الأمن القومي، إضافة إلى اختيار التوجه نحو التصدير، وهذا بالتركيز على تشجيع الإستثمارات في الصناعات ذات البعد التصديري[2].

---

[1] محمد محمود الإمام، **المرجع السابق**، ص120.

[2] حنان حسين رمضان نظير، **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005)، ص38.

ثالثا: أهداف الآسيان

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:

- تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الإجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الإقتصادية والإجتماعية.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والإتصالات.
- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.
- إشاعة السلام والإستقرار السياسي والإقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة إحترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم[1].

من خلال دراستنا لمبادئ وأهداف الآسيان لاحظنا تجسد فكرة "جوزيف ناي" (السلم على أجزاء)، حيث تبنت الآسيان هذه الفكرة من خلال أنها تأسست لغرض أمني محدد وهو صد المد الشيوعي لتتطور الأوضاع عن طريق الأهداف لتشمل مختلف النواحي في العلاقات التعاونية بين دول الإقليم إضافة إلى التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، بسقوط الإتحاد السوفياتي وبروز تهديدات أمنية جديدة، أثر هذا بشكل كبير على دول الإقليم وتفاعلاته البينية والعالمية مما تطلب تضافر جهود دول الإقليم وهو ما سمح

[1] حنان حسين رمضان نظير، **المرجع السابق**، ص ص 40-41.

بتطور الآسيان وظيفيا وبنيويا لتحقيق الأمن الإقليمي حيث إعتمدت الرابطة على آليات داخلية للحفاظ على التوازن والتماسك الداخلي للرابطة من خلال عقد مجموعة من المعاهدات وإقامة العديد من الجماعات المتباينة ما بين: "أمنية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وحتى عسكرية"، هذا بالإضافة إلى آليات خارجية قائمة على إبرام معاهدات وإقامة علاقات مع مختلف القوى الإقليمية والعالمية من أجل خلق التوازن وتجنب الهيمنة من قبل قوى إقليمية أو عالمية، وهو ما تجسد من خلال منتدى الآسيان

وقد عملت المنظمة على توسيع من تنسيق سياساتها الإقتصادية، وتنمية التبادل التجاري فيما بينها واعتماد سياسة للتكامل الاقتصادي تحقيقا للمصالح المشتركة، وهنا بدأ الحديث عن اقامة منطقة تجارة حرة لدول الآسيان من خلال اعلان سنغافورة 1992، وذلك بالبدأ بتخفيض التعريفة الجمركية إلى غاية إلغائها نهائيا في 2009.

إنطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي[1].

[1] حنان حسين رمضان نظير، **مرجع سابق**، ص42.

رابعا: أهمية الآسيان كتكل إقليمي

حول أهمية تكتل الأسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الإقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وإنضمام الصين لها، وإحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الإقتصادية الدولية.
- تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية[1].
- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة إنتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه[2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا

ما يميز التكتلات الإقليمية عن غيرها من التجمعات هو البنية الهيكلية لها حيث تعد هيكلة التكتل الاقليمي الرابط الأساسي بين الدول الأعضاء كذلك هو الشأن بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق آسيا.

أولا: الهيكل التنظيمي

[1] موريس شيف و ألن وينترز، **التكامل الاقليمي والتنمية** ، ترجمة كوميت للتصميم الفني، (القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003)، ص 244.

[2] **المرجع نفسه**، ص245.

أسفر إعلان الآسيان الصادر في أغسطس 1967 عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان، شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة، وهذه الهيئات هي:

1. إجتماع القمة: وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة، حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة لم تعقد سوى أربع اجتماعات قمة، فكان الأول في (بالي) بإندونيسيا في فبراير 1976، والثاني في مدينة (كوالالمبور) بماليزيا في أغسطس 1977، والثالث في مدينة (مانيلا) بالفلبين في ديسمبر 1987 والرابع في مدينة (سنغافورة) في يناير 1992.

2. المؤتمرات الوزارية: يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الإقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي، كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

3. اللجنة الدائمة: وتتكون من خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

4. الأمانة العامة: وقد أنشأت في (جاكرتا) بإندونيسيا عام 1976، وتشكل الجسد المركزي للرابطة والأمين العام الأعلى يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء، حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.

5. اللجان: يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي (لجنة الغذاء والزراعة والغابات، ولجنة التمويل والبنوك، ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة)[1].

[1] موريس شيف أول، ألن وينترز، **المرجع السابق**، ص ص 245-246.

ثانيا: أهم قمم الرابطة: لم تعد الآسيان ذلك التكتل البسيط بين مجموعة من الدول بهدف صد المد الشيوعي فمن خلال القمم السنوية للآسيان تم إعادة صياغة أهداف التكتل للتأقلم وطبيعة المتغيرات الدولية وأهم هذه القمم:

قمة مانيلا 1999:

إنعقدت القمة غير الرسمية لزعماء دول الأسيان العشرة في العاصمة الفلبينية مانيلا في 27/28 نوفمبر 1999، حيث شاركت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتوصلت إلى مجموعة من القرارات نذكر منه:

- التعاون الإقتصادي من خلال العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا.
- التعهد بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتقويتها من أجل النمو.
- التنسيق بين الدول الأعضاء في القضايا المالية والنقدية خاصة ذات الصلة بمخاطر إدارة الاقتصاد الكلي والعمل على دعم النظم المالية والمصرفية.
- الحل السلمي لمسألة الجزر المتنازع عليها بين الصين وبعض دول الأسيان.
- الإتفاق على تعزيز ودعم الحوار المشترك بين الأعضاء والتفاهم ومراعاة حسن الجوار وعلاقات الصداقة بين دول جنوب شرق آسيا.
- تعزيز وتقوية العلاقات بين دول الأسيان واليابان والصين وكوريا الجنوبية والعمل المشترك لإستقبال القرن الواحد والعشرين.

كما أعلن زعماء دول الآسيان تعهدهم بالتعاون الوثيق والمتعمق في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمن، وصولا لرؤية أشمل للآسيان عام 2020 حيث تصبح الآسيان سوق مشتركة بعملة واحدة كما وافقت القمة على التعجيل بإنشاء وحدة جمركية عام 2005 بدلا من عام 2010.

إضافة إلى ذلك حضور كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية يعكس إدراكا واعيا لدى مجموعة الأسيان للتحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي وتعزيز التعاون والتفاهم مع هذه الدول، يقود الأسيان إلى مواجهة الأزمات الإقتصادية والسياسية والإستقرار والسلام.

فنجد اليابان من أكبر الدول المستثمرة في دول الأسيان فمثلا يصل حجم الاستثمارات اليابانية في ماليزيا 23،8 % من جملة الاستثمارات الأجنبية حسب إحصائيات عام 1997، مع منح اليابان مساعدات مالية لدول الأسيان لتعزيز جهود الإنعاش الإقتصادي عقب الأزمة المالية في البورصات الآسيوية وإنخفاض قيمة عملاتها[1].

قمة لاوس 2004:

كانت هذه القمة في أواخر نوفمبر من عام 2004 في لاوس بحضور قادة دول الرابطة العشر إضافة إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاند وهي الدول الراغبة في توثيق العلاقات مع التكتل الإقتصادي الآسيوي.

فمن خلال هذه القمة وقعت الصين إتفاقا يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام 2010، وإلغاء التعريفة الجمركية بين الطرفين خلال الخمس سنوات القادمة حيث تبدأ الدول الأكثر تقدما بإلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2007 في حين تعمل الدول الأقل نموا على إلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2012 والهدف من وراء إلغاء التعريفة الجمركية هو تيسير عمليات التجارة المتبادلة.

كما إعترفت دول رابطة الأسيان بمقتضى الإتفاقية بوضع إقتصاد السوق الكامل للصين وهو ما يعني تنازل هذه الدول من حقوقها في إتخاذ تدابير وإجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية، كما أن هناك بعض القضايا المطلوبة حلها من الجانبين للوصول إلى الهدف النهائي والمتمثل في خفض الرسوم الجمركية إلى معدل يتراوح بين 5 % و 0 %.

[1] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص152.

الجدير بالذكر أن الأسيان خامس أهم الشركاء التجاريين للصين بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وهونج كونج، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2003 إلى نحو 80,11 مليار دولار مقارنة بنحو 25,06 مليار دولار عام 1997، كما تسعى الصين لإنشاء مجموعة عمل خاصة للعمل مع دول آسيا لتنشيط التعاون بينهما، ولتحقيق هذا الهدف قررت الصين منح صندوق خاص برأسمال قدره 15 مليار دولار لمساعدة الشركات الصينية على التواصل مع شركائها في آسيا.

إضافة إلى هذا فقد توصلت دول الأسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجاري والثقافي والسياسي، وتأمل الهند في إقامة منطقة تجارة حرة معها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات من دول الأسيان في قطاعات السياحة والزراعة ومشروعات البنية التحتية، وهي على أتم استعداد بخفض تعريفاتها الجمركية لتحقيق مزيد من النمو في مبادلاتها التجارية وتعاونها الاقتصادي، حيث ازداد حجم تجارتها مع دول الأسيان بأكثر من الضعف عام 2003 ليبلغ نحو 13,39 مليار دولار بنسبة بلغت 119,4 % مقارنة بعام 1997[1].

أما بالنسبة لليابان فإنها قد وقعت عام 2003 خطة عمل مشتركة مع الأسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012، ويأتي السعي الياباني لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الأسيان، وتعد اليابان أهم شريك تجاري لدول الأسيان، إلا أن صادراتها تشهد إنخفاضا بلغ نحو 8,2 % عام 2003 مقارنة بعام 1997، في حين أن صادرات الصين زادت أكثر عام 2003 بنحو 157 % مقارنة بعام 1997، كما تعهدت اليابان بتقديم 03 مليار دولار كمعونة اقتصادية لدول المنطقة لدفع جهود تنمية الموارد البشرية وتخفيض 03 % من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية

[1] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص154.

اليابانية للدول الأعضاء في الأسيان، حيث تتلقى هذه الأخيرة 60 % من المساعدات الخارجية من اليابان[1].

[1] إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص155.

المبحث الثاني: آليات التفاعل بين دول جنوب شرق آسيا

تشكلت الآسيان وتطورت بناءا على حاجات الدول الأعضاء، وتنامت هذه الأخيرة مع تصاعد حدة الظواهر العابرة للحدود، التي صارت تستلزم التعاون لمواجهة مخاطرها، والإستفادة من عوائدها لذا اختارت هذه الدول منذ البداية نهجا تعاونيا، حيث لم تحدد المعاهدة المنشأة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة من مراحل التكامل، خاصة وأن الرابطة قد انطوت على العديد من الخلافات السياسية والإقتصادية، إضافة إلى أن دول الرابطة قد اختارت في البداية التوجه نحو السوق الخارجية، لاسيما ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا التي إتبعت سياسات تصنيع منفتحة على الخارج والإنتاج للتصدير بدأ من فرض حماية مرتفعة على المنتجات القطرية والإقليمية[1].

تعتبر الآسيان آداة هامة لدخول دول جنوب شرق آسيا ضمن التفاعلات الدولية، فقد جمعت بين دول عرفت على الأقل في فترة نشأتها كدول ضعيفة لا يمكنها مواجهة مخرجات الحرب الباردة بمفردها فالصراع الأيديولوجي كان على أشده في الاقليم، بعدما جمع بين أهم أقطاب هذه الحرب، الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفياتي –روسيا حاليا– ، ولهذا كانت بدايات الآسيان أصلا ذات توجه أمني/سياسي بهدف صد المد الشيوعي من جهة، خاصة بعد تبني الفيتنام للايديولوجية الشيوعية، والتوسع الذي قامت به كمبوديا ومن جهة أخرى عملت دول جنوب شرق آسيا من خلال الآسيان على ضمان حياد الاقليم من تضارب مصالح القوى العظمى، وما ينجر عن ذلك من توترات وحروب، وهذا ما تأكد بالفعل من خلال تبني الرابطة لمعاهدة الصداقة والتعاون 1976/02/24.

على الرغم من غلبة قضايا التعاون الإقليمي على حركة التفاعلات داخل جماعة الآسيان فإن الجوانب الأمنية ظلت قائمة بقوة فيما بين دول الجماعة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، إلا أن هذه الجوانب

[1] حنان حسين رمضان نظير، **المرجع السابق**، ص 112.

تأثرت بالاعتبارات الدولية أو الإقليمية المحيطة بالجماعة، كما تأثرت بالأوضاع الداخلية في كل دولة منها ومن ثم أدى التفاعل بين هذه الدوائر الثلاث إلى دفع دول الجماعة لتبني صيغة للتعاون الأمني تنحصر أساسا في المستويات السياسية العسكرية العريضة[1].

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية للتعاون في دول رابطة جنوب شرق آسيا

على الرغم من غلبة قضايا التعاون الاقتصادي على حركة التفاعلات داخل رابطة الآسيان، فإن الجوانب الأمنية ظلت قائمة بين دول الرابطة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، إلا أن هذه الجوانب تأثرت بالاعتبارات الدولية والإقليمية المحيطة بالرابطة، كما تأثرت بالأوضاع الداخلية فى كل دولة منها ومن ثم، أدى التفاعل بين هذه الدوائر الثلاث إلى دفع دول الرابطة إلى تبني صيغة للتعاون الأمني تنحصر أساسا في:

إشكاليات الأمن داخل دائرة التعاون الإقليمي في الآسيان: أكدت رابطة دول جنوب شرق آسيا منذ بداية تأسيسها على أن الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله يتمحور حول قضايا التعاون الإقتصادي وانطلقت في هذا الصدد من أن التعاون الإقتصادي سوف يساعد على تعزيز التنمية فى الإطار الإقليمي ومن ثم زيادة إمكانية تسوية المنازعات القائمة بالطرق السلمية وتقليل إحتمالات إستخدام القوة العسكرية بين الدول الأعضاء ومن هذا المنظور، إقتصر الدور الأمني للآسيان على تشجيع التسوية السلمية للمنازعات الثنائية والإقليمية في المنطقة وكانت أقرب إلى نظام لتفادي الصراعات، أكثر من كونها تنظيما لحل المشكلات وقد ظلت الرابطة تقوم وفق هذه الصيغة ببذل جهود واعية لإحتواء النزاعات القائمة، ولم تكن هذه الجهود تتم عبر هياكل أمنية مركزية أو وفود دائمة للدول الأعضاء، وإنما كانت تجرى فقط من خلال إستخدام الخبرات الجماعية في مجال التعاون السياسي والإقتصادي.

[1] حنان حسين رمضان نظير، **المرجع السابق**، ص114.

والواقع أن الإبتعاد عن الغوص في القضايا الأمنية داخل الرابطة كان نابعا من إدراك دولها أن المشكلات الأمنية الأساسية تعتبر فى الأساس مشكلات داخلية خاصة بكل مجتمع من مجتمعاتها وتحتاج مثل هذه النوعية من المشكلات إلى مزيج من السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي، والتوزيع أكثر عدالة للدخل القومي، وتجميع دائرة، المشاركة السياسية وتحقيق الإندماج بين الجماعات العرقية المتنوعة داخل الدولة الواحدة أضف إلى ذلك، إن الإبتعاد عن القضايا الأمنية كان ناتجا أيضا عن إدراك دول الرابطة لصعوبة توحيد مدركات التهديد والتصورات الإستراتيجية فيما بينها، حيث تبدو هذه الدول متباعدة إلى حد كبير فى هذا الشان، ويعود التباعد هنا إلى إختلاف الأوضاع الجيوستراتيجية والمعطيات الإقتصادية الإجتماعية فيما بين دول الرابطة[1].

ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن الأبعاد الأمنية لم تكن ملموسة بقوة فى قائمة أعمال الجماعة وأنشطتها إلا إنها كانت بارزة للغاية فى دوافع إنشاء الجماعة ذاتها فقد كان إنشاء جماعة الآسيان يمثل نوعا من التكيف مع المعطيات الإستراتيجية الأمنية القائمة فى البيئة الإقليمية والعالمية، حيث كان تأسيس الجماعة مدفوعا بالرغبة فى تشجيع المصالحة الإقليمية واحتواء المنازعات بين الدول الأعضاء بما يحول دون اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة بين بعضها البعض، وبما يساعد أيضا على منع تحويل موارد وإمكانات هذه الدول من مجالات التنمية الإقتصادية إلى الإنفاق العسكري ومن ثم سعت هذه الدول إلى الحيلولة دون تحويل المنطقة إلى بؤرة ملتهبة، وإستفادت من تجارب التكافل الإقليمي فى أنحاء أخرى من العالم، خاصة تجربتي الإتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية، وإتجهت دول الرابطة نحو العمل على خلق قاعدة متينة من المصالح المشتركة فيما بينها ترتكز فى الأساس على العمل معا فى مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، وقد ارتكزت أغلب جهود الرابطة على أن دفع التعاون بين الدول الأعضاء فى هذه

[1] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة الرابعة، (القاهرة: جامعة حلوان، 2006)، ص 123.

المجالات سوف يقلل أو يلغى إمكانية إستخدام القوة المسلحة فى تسوية الخلافات القائمة وتشجيع الدول الأعضاء المتنازعة على التحلى بروح السلم والتعاون لدى بحث القضايا محل النزاع ومن ناحية أخرى، كانت معاداة الشيوعية ووقف التوسع الشيوعي فى المنطقة يمثلان أحد الأسباب الرئيسية وراء إنشاء رابطة الآسيان فقد أنشئت الرابطة من الأصل بوصفها تجمعا للدول غير الشيوعية فى المنطقة، حيث كان الشيوعيون يمسكون بزمام الحكم في العديد من الدول الأخرى في المنطقة علاوة على أن الصين والاتحاد السوفيتي كل على حدة كانا يدعمان الفصائل الشيوعية المتمردة في كل من تايلاند وماليزيا وإندونيسيا، وعملا على إيصال تلك الفصائل إلى الحكم بشتى الطرق وبالإضافة إلى ما سبق، كان إنشاء رابطة الآسيان يعبر عن رغبة بعض الدول الأعضاء لا سيما إندونيسيا وماليزيا في الإبتعاد عن دائرة الإستقطاب الأمريكي السوفيتي العالمي[1].

وفي ظل هذا المناخ، حاولت دول الآسيان الإبتعاد عن الوقوع في دائرة كل من المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي ولكنها بدت مع ذلك أكثر قربا إلى القطب الأمريكي حيث كانت الولايات المتحدة حليفا رسميا لكل من الفليبين وتايلاند، وظلت تحتفظ بوجود عسكري مكثف في كل منهما لفترة طويلة من الزمن كما كانت حليفا غير رسمى لماليزيا وسنغافورة علاوة على أن الدولتين الأخيرتين فى الرابطة، إندونيسيا وبروناي، نظرتا دوما إلى الولايات المتحدة بوصفها دولة صديقة، بل والإقتناع بإن دورها الإقتصادي والعسكري فى جنوب شرق آسيا إنما يصب إجمالا فى مصلحة دول الآسيان وبالتالي فإن جملة هذه التطورات دعت دول الرابطة إلى العمل على الحد والإقلال من تدخل القوى العظمى في المنطقة، والحيلولة دون تأثر المنطقة سلبا بانعكاسات المواجهة العالمية بين الشرق والغرب، إضافة إلى أن هذا الإتجاه كان نابعا من رغبة إندونيسيا وماليزيا على وجه الخصوص فى الحفاظ على سياسة الحياد وعدم الانحياز، وفي هذا الإطار قامت دول الآسيان بمناقشة وإنقاذ الترتيبات الأمنية خارج نطاق القنوات الرسمية للرابطة

[1] سامي عفيفي حاتم، **المرجع السابق**، ص ص 125-126.

وإقتصرت على المستويات الثنائية والثلاثية بين بعض الدول الأعضاء أما على المستوى الإقليمي العام، فقد إعتمدت الآسيان على أن التوازن الإستراتيجي بين القوتين الأعظم سوف يكفل لها قدرا ملائما من الإستقرار والنفوذ الإقليميين ذلك أن دول الجماعة رأت أن صراعات النفوذ الحادة فى المنطقة، والتي تشارك فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام، تعتبر بمثابة ضمانة للاستقرار الإقليمي، استنادا إلى أن أيا من هذه القوى لن يقدم على الإخلال بالتوازن القائم، خوفا من إستثارة ردود أفعال حادة من جانب القوى المنافسة الأخرى ومن ثم، فإنه على الرغم من أن دول الآسيان كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي بوصفه عدوا لها إلا أنها تقبلت بارتياح وجوده العسكري الكثيف في فيتنام وفي البحار والمحيطات القريبة من المنطقة بإعتباره قوة معادلة للنفوذ الصيني في المنطقة وبالمثل، رأت دول الآسيان في تنامى قوة فيتنام في المنطقة، وبروزها كقوة إقليمية هامة عقب إستكمال الانسحاب الأمريكي منها عام 1975، جانبا إيجابيا يتمثل في أن الصعود الفيتنامي سوف يضمن لمنطقة الهند الصينية عدم الوقوع في دائرة النفوذ الصيني وبالتالي كانت حالة التوازن الاستراتيجي بين القوتين الأعظم بل والتوازنات فيما بين النظم الشيوعية في المنطقة، تضمن لدول الآسيان قدرا من الإستقرار والأمن بصورة تلقائية[1].

تطور دور الآسيان في الإقليم تبعا لتغيرات البيئة الدولية والإقليمية، من حيث نمط التفاعل وكذا من حيث طبيعة الفواعل في حد ذاتها، فقد سبق تشكل الآسيان قيام تجارب إقليمية عديدة عملت على محاكاتها خاصة التجربة الأوروبية، وإنطلقت في تنمية دول الإقليم من خلال تدعيم التعاون الإقتصادي وتسهيل إجراءات التعاملات التجارية بين دول الإقليم بل وأكثر من ذلك قامت بضم دول شكلت في السابق أعداء للآسيان، وهذا السلوك في حد ذاته يحمل صبغة أو بعد أمني.

[1] سامي عفيفي حاتم، **المرجع السابق**، ص 127.

ما زاد من توجه الرابطة نحو التعاون الأمني المتعدد الأطراف هو بروز تهديدات على مستوى عالي من الخطر: " كالإرهاب والقرصنة، التوترات الداخلية والنزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخذرات..."، وهي تهديدات من الصعب التوصل لحلول لها بشكل منفرد ما أدى بدول الرابطة لتبني مبادرة إنشاء منتدى اقليمي أمني، لم يجمع فقط دول الآسيان وإنما ضم أيضا في طياته أهم القوى الإقليمية لأهداف داخلية وأخرى خارجية.

الأمن في جنوب شرق لآسيا مرتبط بمجموعة من العوامل جزء من هذه العوامل مرتبط بدول الاقليم وهذا فيما تعلق بإستقرار الانظمة السياسية داخليا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من النزاعات الحدودية بين دول الاقليم، والجزء الآخر من العوامل مرتبط برؤى وإستراتيجيات القوى الإقليمية تجاه الإقليم كاليابان والصين وكذا القوى العالمية كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا والإتحاد الاوروبي وهذا فيما تعلق بالمخاطر والتهديدات العابرة للقارات خاصة منها ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة[1].

المطلب الثاني: مجالات التعاون بين دول رابطة جنوب شرق آسيا

تعددت مجالات التعاون بين دول الآسيان من حيث امتدت من الجانب الاقتصادي لتشمل كل جوانب الحياة "سياسي، أمني، اجتماعي، ثقافي، عسكري"، لكن أغلب اهتمامات الرابطة وتوجهاتها تمثلت فيما يلي:

أولا: المجال الأمني

على الرغم من أن دول الرابطة امتنعت خلال ربع القرن الأول من عمرها عن التطرق إلى قضايا الأمن على المستوى المؤسسي الجماعي وظلت تؤكد مرارا وتكرارا أنها لا تمثل حلفا عسكريا إلا أنها قامت مع ذلك بتنفيذ العديد من أشكال التعاون الأمني المباشر وغير مباشر، وكان بعض هذه الأشكال متمثلا في قيام

[1] سامي عفيفي حاتم، **المرجع السابق**، ص 127.

الرابطة بالإتفاق على آليات قانونية للتعاون الأمني الجماعي من خلال الأدوات السياسية بينما كان بعضها الثاني منصبا على قيام دول الآسيان بالمشاركة في ترتيبات أمنية ثنائية وثلاثية خارج نطاق الرابطة لاسيما في مجال التدريبات العسكرية وتبادل المعلومات والزيارات علاوة على أن الرابطة ناقشت أيضا بعض المبادرات الرامية إلى ضبط التسلح وإخلاء أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وفي هذا الإطار أبدت رابطة الآسيان اهتماما مبكرا بالإتفاق على آليات ملائمة لتحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي، وتمثل ذلك تحديدا في مبادرة إقامة منطقة للسلام والحرية والحياد والتي أعلن عنها عام1969، وكانت واحدة من أولى المبادرات الهامة التي تبنتها الرابطة وإستهدفت تحرير المنطقة من تدخل القوى العظمى والقوى الإقليمية الخارجية والحيلولة دون تورط الرابطة في أعمال المواجهة بين الشرق والغرب، وفي عام1976 تمكنت دول الرابطة من الاتفاق أيضا على آلية مؤسسية جديدة لحل المنازعات فيما بينها وتمثلت هذه الآلية في معاهدة التفاهم والتعاون، والتي هدفت إلى تشجيع السلم وإستقرار الإقليمين من خلال الدعوة إلى إحترام حكم القانون في العلاقات بين الدول الأعضاء، وفي نفس الوقت شهدت العلاقات العسكرية الثنائية والثلاثية بين دول الرابطة تطورا إيجابيا مستمرا وإن كان ذلك خارج نطاق التفاعلات الرسمية في الرابطة، وقد ساهم هذا التطور في الربط بين المؤسسات العسكرية في الدول الأعضاء[1].

ولم يقتصر التعاون بينها في هذا الصدد على التدريبات العسكرية المنتظمة، وإنما إمتد أيضا إلى تبادل المعلومات الإستخباراتية وتبادل زيارات الضباط فيما بين الكليات العسكرية في دول الرابطة، وبالإضافة إلى ما سبق تعاونت دول الآسيان عسكريا ودبلوماسيا فيما بينها بصورة وثيقة للغاية خلال فترة الغزو الفيتنامي لكمبوديا، وعملت على حرمان الفيتنام من الحصول على إنتصار نهائي ومنعها أيضا من نقل الصراع إلى دول الآسيان الأخرى ولتحقيق هذين الهدفين قامت دول الرابطة بالعمل على منع الفيتنام من إمتلاك زمام المبادرة وإبقائها محصورة في مواقف دفاعية عبر تعبئة الرأي العام العالمي ضد الوجود الفيتنامي في

[1] حنان حسين رمضان نظير، **المرجع السابق**، ص135.

كمبوديا، وعبر تقديم الدعم السياسي والعسكري لقوات المقاومة الكمبودية، علاوة على دعم الأمن التايلاندي وإعتمدت دول الآسيان في هذا الصدد على الصين وباقي القوى الدولية المؤثرة للحصول على المساعدات وقد أتاحت هذه التجربة لدول الآسيان نفوذا ومكانة سياسية غير مسبوقة في المنطقة، وأصبحت منذ تلك الفترة قوة رئيسية في السياسات الآسيوية[1].

ثانيا: المجال الاقتصادي

بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الإتصال والزراعة والسياحة، فحقق التعاون بينهم إحتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت فيه قمة (بالي) بإندونيسيا عام 1976، وتم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي:

- معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية).
- المشروعات الصناعية للآسيان.
- المنطقة الصناعية المغلقة.

وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة، (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي[2].

وفي أعقاب القمة ذاتها وبناءا على الاتفاقات المتبعة، اتفق وزراء دول الآسيان على توزيع المشروعات الصناعية على الدول الأعضاء، وفي عام 1977 وافق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة، ووفقا

[1] حنان حسين رمضان نظير، **المرجع السابق**، ص141.

[2] حسن لطيف كاظم الزبيري، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، (الإمارات العربية المتحدة: العين، دار الكتاب الجامعي، 2000)، ص189.

للإتفاق الأفضلية التجارية اتفقوا على إضافة (50) منتجا في كل جولة من المفاوضات، كما وافقوا على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية وبعد عامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين دولار، وبعد ذلك إستبدلت الآسيان المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية.

وقد لعب التعاون الصناعي دورا حقيقيا في المدى القصير لعملية التكامل الإقتصادي للمنطقة، وذلك عن طريق اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها عام 1977 في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة، حيث كانت الفكرة الرئيسية هي أن رجال الأعمال والحكومات يمكنهم التعاون في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو على نحو تكاملي، سواء في الإنتاج أو التجميع بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الرابطة[1].

ثالثا: المجال السياسي

أثرت ظروف النشأة والتطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري أساسا دون الانصراف إلى الشؤون السياسية، لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي عمليا فقد اضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية، التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة وظهر مفهوم (منطقة السلام والحرية والحياد) وقد سيطر هذا المفهوم على الاجتماع الوزاري الرابع للآسيان في مارس عام1971 وكذا اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر عام 1971، وسعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (عام 1972)، وأستراليا (عام 1974)، ونيوزيلندا (عام 1975) ، وكندا واليابان والولايات

[1] حسن لطيف كاظم الزبيري، **المرجع السابق**، ص 192.

المتحدة الأمريكية (عام 1977) في إطار من التقسيم، حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية[1].

إلا أنه من الجدير بالذكر أن أعظم الأدوار السياسية التي لعبها الآسيان، هو ذلك الدور المتعلق بالقضية الكمبودية التي تفجرت على إثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا في ديسمبر 1978، إذ تحركت الآسيان وأدانت الغزو، كما وقفت إلى جوار الصين ضد الإتحاد السوفيتي الذي بدا مؤيدا للغزو وعلى إثر تحركات الآسيان والدعم الأمريكي لها، نجحت في إستصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب الفيتنام بالإنسحاب من كمبوديا وكانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 كما تمسكت بضرورة حضور الفئات الأربعة للشعب الكمبودي، وبالرغم من أن المؤتمر إنتهى إلى صدور بيان ختامي ذو طابع توفيقي حرص على التوفيق بين مطالب الآسيان من جهة ومطالب الصين من جهة أخرى، حيث أكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أن جهود الآسيان لم تفتر إذ استمرت خلال عقد الثمانينات في تبني سياسة متماسكة إزاء القضية إنتهت بدخول الرابطة في مفاوضات مباشرة مع الفيتنام وإقترحت تشكيل مجلس وطني أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة[2].

[1] سامي عفيفي حاتم، **المرجع السابق**، ص 138.

[2] **المرجع نفسه**، ص 140.

تعتبر المنظمات الإقليمية أحد أهم سبل تحقيق الأمن الإقليمي من خلال الإعتماد الأمني المتبادل بين الدول الأعضاء مما يدفع بتشكل القلب الصلب داخل المركبات الأمنية حيث تؤسس الإعتمادية المتبادلة لقاعدة صلبة من الثقة بين وحدات التكتل الإقليمي، حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات داخل التكتل الإقليمي.

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا لأسباب أمنية منذ البداية – صد المد الشيوعي – لذلك فليس من الغريب أن تتحول توجهاتها إلى تحقيق مركب أمني اقليمي كما عبر عنه باري بوزان خاصة مع بروز التهديدات الأمنية المعاصرة، لكن هذا لم يمنع من تطوير المجال الاقتصادي وحتى الاجتماعي حيث سعت دول الابطة لتنسيق الجهود التنموية في شتى مجالات التعاون.

الفصل الثالث:

توجهات رابطة دول جنوب شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11

أحداث 11 سبتمبر 2001: هي مجموعة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر 2001، حيث تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها، الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية 24 مفقودا إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء إستنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة.

وحسب الرواية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء 2001/09/11 نفذ 19 شخصا على صلة بتنظيم القاعدة هجمات بإستعمال طائرات مدنية مختطفة إنقسم منفذوا العملية إلى أربعة مجموعات ضمت كل منها شخصا تلقى دروسا في معاهد الملاحة الجوية الأمريكية، وتم تنفيذ الهجوم عن طريق إختطاف طائرات نقل مدني تجارية ومن ثم توجيهها لتصطدم بأهداف محددة، وتمت أول هجمة حوالي الساعة 8:46 صباحا بتوقيت نيويورك حيث اصطدمت إحدى الطائرات المخطوفة بالبرج الشمالي من مركز التجارة العالمي وبعدها بدقائق، في حوالي الساعة 9:03 إصطدمت طائرة أخرى بالبرج الجنوبي وبعد ما يزيد على نصف الساعة، اصطدمت طائرة ثالثة بمبنى البنتاغون الطائرة الرابعة كان من المفترض أن تصطدم بهدف رابع لكنها تحطمت قبل الوصول للهدف.

حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية عقب هذه الأحداث، والتي بدأت مع إعلانها الحرب على الارهاب وأدت هذه التغييرات لحرب على أفغانستان وسقوط نظام حكم طالبان، والحرب على العراق، وإسقاط نظام صدام حسين أيضا، وبعد تحديد الولايات المتحدة الأمريكية للحركات الإسلامية كهدف في حربها على الإرهاب أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا مهددة بالتدخلات الأمريكية باعتبار أن أكثر من ربع المسلمين في العالم في إقليم جنوب شرق آسيا وبالتالي تقويض الأمن الإقليمي في المنطقة وهو ما عملت الآسيان على تحقيقه خلال أكثر من ثلاثين سنة.

المبحث الأول: تأثير أحداث 2001/09/11 على توجهات وأهداف الرابطة

كشفت أحداث 11 سبتمبر 2001 عن الهوة الواسعة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وتجاهل حقوق الأقليات من المواطنين، وكما هو معلوم فإن أغلب دول إقليم جنوب شرق آسيا تسكنها أقليات من المسلمين إضافة إلى أندونوسيا التي تحتل المركز الرابع بين دول العالم من حيث عدد السكان ويبلغ عدد المسلمين فيها 75 بالمئة من العدد الكلي للسكان – 255 مليون نسمة – حيث تعتبر أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان خلال إحصائيات 2014 – 192 مليون مسلم– ما يجعل هذه الدول معرضة للتجاوزات والإنتهاكات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه الأقليات خاصة بعد إحتلال أفغانستان 2001 وغزو العراق 2003.

المطلب الأول: موقف دول الرابطة من أحداث 2001/09/11

أعرب زعماء قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" خلال القمة الإستثنائية في ديسمبر 2001 عن قلقهم على مصير المدنيين الأفغان الذين وجدوا أنفسهم محاصرين وسط الحملة الجوية التي تشنها الولايات المتحدة في أفغانستان، ووافق أعضاء الآسيان العشرة من قبل على إعلان مناهض للإرهاب آدانوا فيه الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2001 وتعهدوا بالعمل على مكافحة التيار المتشدد في المنطقة، وفي خطابه في ختام اليوم الأول للقمة أشار السلطان حسن البلقية سلطان بروناي في ذلك الوقت والذي رأس الإجتماع إلى تحفظات الآسيان على إستراتيجية واشنطن حيث أعرب الزعماء بعد تكرار إدانتهم للهجمات الارهابية عن قلقهم على مصير الناس الأبرياء نتيجة العمل العسكري الجاري في

أفغانستان ويبحثون تقديم مساعدات إنسانية، وكانت هذه هي الإشارة الوحيدة للصراع في ختام اليوم الأول من المحادثات التي تركزت على التحديات الإقتصادية نتيجة لتباطؤ الإقتصاد العالمي ومحاربة الإيدز[1].

وعقدت هذه القمة التي مثلت أضخم تجمع لزعماء الآسيان منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن وسط إجراءات أمنية مشددة منقطعة النظير، يذكر أن رابطة الآسيان تتألف من عشر دول آسيوية هي "بروناي وأندونيسيا وكمبوديا وماليزيا ولاوس وميانمار والفلبين وتايلاند وسنغافورة وفيتنام" في حين تشارك دول أخرى في أعمال المنتدى أحياناً بصفة مراقب مثل: "الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية"، حيث ركزت القمة على إيجاد سبل لحل المشكلات الإقتصادية التي تعانيها دول جنوب شرق آسيا نتيجة البطء الجاري في البلدان التي تستقبل عادة معظم بضائع دول القمة وهي اليابان والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت سلطنة بروناي البلد المضيف أن الآسيان ستناقش جهود إنشاء منطقة تجارية حرة في جنوب شرق آسيا إضافة إلى مناقشة الركود في الإقتصاد العالمي والتعاون في مجال مكافحة الجريمة وقضايا البيئة[2].

وهو ماحدث فعلا خلال قمة لاوس 2004 حيث أكد المشاركون في قمة الآسيان على ضرورة مكافحة المنظمات الإسلامية المتطرفة في المنطقة لمنع تدخل أي طرف خارجي في القضية، حيث إعتبر أغلب الحاضرين في القمة أن قضية مكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا هي أهم أهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة القادمة وأن أي تدخل خارجي في هذه القضية هو ضرب صريح في سيادة هذه الدول[3].

---

[1] Sid Ahmed, Abd el Kader. **Asian et le projet de Méditerranée occidentale – comparaison-, (**Paris: édition CNRS ,2004), p 128.

[2] Ibid, p130.

[3] Ibid, p132.

المطلب الثاني: تأثير الإستراتيجية الأمريكية على الأهداف الأمنية للرابطة

زادت الأحداث الارهابية في جزيرة بالي الأندونيسية في أكتوبر 2002 من شدة التوتر في منطقة جنوب شرق آسيا، ما دعى دول الرابطة إلى إتخاذ كل التدابير الإجرائية في سبيل مواجهة العمليات الإرهابية التي أصبحت المنطقة مسرحا لها وبما أن الهدف الأمني لرابطة دول جنوب شرق آسيا هو تحقيق وحفظ الأمن في منطقة جنوب شرق آسيا، أضحى من الإجباري عليها التحرك العسكري لوقف هذه الإعتداءات الارهابية المكثفة على المنطقة والتي من شأنها زعزعة إستقرار أمن منطقة جنوب شرق آسيا.

حيث سعت رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال "قمة بالي 2003" إلى التأكيد أمام بقية دول العالم على تصميمها على مكافحة الارهاب الذي يهدد الحكومات المحلية والسياحة والإستثمارات الأجنبية الحيوية في المنطقة، وتشكل «الجماعة الاسلامية» الشبكة الإقليمية التي تضم عددا كبيرا من الأندونيسيين والتي يشتبه في إرتباطها « بتنظيم القاعدة » أكبر خطر على هذه المنطقة[1].

وتسعى الجماعة الإسلامية إلى فرض دولة إسلامية بالقوة ليس في إندونيسيا وحسب بل أيضا في ماليزيا وبروناي وسنغافورة، حيث تم إفشال سلسلة من الإعتداءات خلال عام 2001، وفي جنوب الفلبين حيث أغلبية السكان من المسلمين، كذلك يطال الخطر تايلاند بعدما الكشف عن مجموعة من المخططات تستهدف مصالح غربية لا سيما أن إعتقال العقل المدبر للجماعة الاسلامية الأندونيسي" رضوان بن عصام الدين"، تم في هذا البلد قبل أن يسلم إلى الولايات المتحدة التي أودعته مكانا سريا.

وتسعى الآسيان إلى المضي قدما في فكرة الأمن المشترك التي تهدف إلى مواجهة الخطر الإرهابي وغيره من الأخطار التي لا تقتصر على دولة واحدة مثل تهريب الأسلحة والقرصنة البحرية خصوصا وهذا المسعى

[1] إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 2001/09/11**، الطبعة الأولى، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005)، ص 112.

تدعمه أندونيسيا البلد الذي تعرض إلى أكبر عدد من الإعتداءات منذ عام 1999 لكنه يثير بعض التحفظات لدى غيرها من الدول.

وفيما يتعلق بدور الحركات فى جنوب شرق آسيا، فهناك أمران يجب إيضاحهما، الأول هو أنه لا توجد تقديرات دقيقة بشأن مستوى وخصائص التهديد المفروض من تلك الجماعات كما يوجد تنوع كبير فيما بين تلك الجماعات من حيث أهدافها، وبالتالي لا يمكن وضعها في كفة واحدة من حيث مستوى التهديد أما الأمر الثاني، فيتعلق بالربط بين بعض الحركات الإسلامية في المنطقة، وتحديدا الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة حيث هناك إشارات من قبل بعض المصادر لوصف الجماعة الإسلامية على أنها مؤسسة فرعية تابعة لتنظيم القاعدة، وهو ما تنفيه تقارير عدة فكلا التنظيمين لديه أجندة وفكر مختلف[1].

[1] إدريس لكريني، **المرجع السابق**، ص 113.

المبحث الثاني: ميكانيزمات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الرابطة.

تعتبر الآسيان أداة هامة لدخول دول جنوب شرق آسيا ضمن التفاعلات الدولية، فقد جمعت بين دول عرفت على الأقل في فترة نشأتها كدول ضعيفة لا يمكنها مواجهة مخرجات الحرب الباردة، بمفردها فالصراع الإيديولوجي كان على أشده في الإقليم، بعدما جمع بين أهم أقطاب هذه الحرب (الولايات المتحدة الأمريكية/ الاتحاد السوفياتي)، ولهذا كانت بدايات الآسيان أصلا ذات توجه أمني – سياسي– بهدف صد المد الشيوعي من جهة والعمل على ضمان حياد الإقليم من تضارب مصالح القوى العظمى من جهة أخرى، وما ينجر عن ذلك من حروب وتوترات.

وقد تطور دور الآسيان في الإقليم تبعا لتغيرات البيئة الدولية والإقليمية، من حيث نمط التفاعل وكذا من حيث طبيعة الفواعل في حد ذاتها وما زاد من توجه الرابطة نحو التعاون الأمني المتعدد الأطراف، وهو بروز تهديدات على مستوى عالي من الخطر (كالإرهاب، والقرصنة، التوترات الداخلية، والنزاعات الإقليمية، الهجرة الغير شرعية، تجارة المخذرات....الخ)، وهي تهديدات من الصعب التوصل لحلول لها بشكل منفرد، ما أدى بدول الرابطة لتبني مبادرة إنشاء منتدى إقليمي أمني لم يجمع فقط بين دول الآسيان وإنما ضم أيضا في طياته أهم القوى الإقليمية وفي ذلك مغزى داخلي وآخر خارجي[1].

بعد أحداث 2001/09/11 إكتسب الإهتمام الإقليمي لمواجهة الأنشطة الإرهابية من قبل دول المنطقة قدرا كبيرا من الإنتباه، إذ دعت الآسيان إلى ضرورة العمل على صياغة إستراتيجية إقليمية لمكافحة إنتشار الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة حيث عقدت الدول الأعضاء عددا من المؤتمرات كما صدر عنها عدد من الإعلانات، ومن بينها إعلان الآسيان حول التحرك المشترك لمكافحة الإرهاب لعام 2001، وإعلان الإرهاب لعام 2002 كما أعلنت الآسيان عن برنامج عمل حول مكافحة الإرهاب الدولي وذلك بغية تنفيذ خطة حركة

[1] محمد سيد أحمد المسير، **زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والتوزيع، 2003)، ص69.

الآسيان لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي الخطة التي وضعت في ماي 2002 وقد حدد برنامج العمل مجالات عدة للتعاون، وهي التبادل المعلوماتي، والتعاون في الأمور القانونية والتعاون حول الجوانب المتعلقة بتنفيذ القانون وبناء مقدرات المؤسسات الأمنية القائمة للتعامل مع هذا النمط من أنماط مصادر التهديد والتدريب المشترك لخلق مقدرة إقليمية على التعامل مع قضايا الجريمة العابرة للحدود والتعاون عبر الإقليمي بهدف الاستفادة من خبرات دول أخرى من خارج الآسيان، وخلال الإجتماع الثالث لمسؤولي الآسيان حول الجريمة العابرة للحدود، الذي عقد فى فيتنام فى جوان 2003 تمت الموافقة على إنشاء شبكة الآسيان للتعامل مع مواقف ما بعد الهجمات الإرهابية كما تم أيضا توقيع الدول الأعضاء فى الآسيان عددا من الإتفاقيات مع بعض الأطراف الدولية الأخرى، ففي 1 أوت 2002 تم توقيع إعلان مشترك بين الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي[1].

وفي 4 نوفمبر 2002 صدر إعلان مشترك حول التعاون بين الصين والآسيان حول القضايا الأمنية غير التقليدية، وفي 28 جانفي 2003 تم تطبيق الإعلان المشترك بين الآسيان والاتحاد الأوروبى حول مكافحة الإرهاب، وفي 8 أكتوبر 2003 تم تطبيق إعلان مشترك بين الآسيان والهند حول التعاون لمكافحة الإرهاب، وخلال الفترة من 9 إلى 10 جانفي 2004 عقد أول اجتماع وزاري في إطار آلية الآسيان + 3 (وتضم دول الآسيان العشر بالإضافة إلى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية) في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود وذلك فى بانكوك، وفي 10 جانفي 2004، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والآسيان حول القضايا الأمنية غير التقليدية، وأثناء الاجتماع العاشر للمنتدى الإقليمى لرابطة الآسيان فى جوان 2003، تم التركيز على التعاون الأمني لوقف حركة الإرهابيين عبر الحدود[2].

[1] محمد سيد أحمد المسير، **المرجع السابق**، ص 58.

[2] **المرجع نفسه**، ص 60.

المطلب الأول: تطور الآليات الداخلية للتعاون بين دول الرابطة.

أصبحت الآسيان تواجه تحديات أمنية تستدعي منها تعاونا أمنيا على أصعدة جديدة وقد اعتمدت الرابطة في تسوية الخلافات البينية على طرق سلمية بدلا من الاعتماد على توازنات تزيد من حدة الصراعات وفي هذا تعتمد الرابطة كثيرا على النصوص التي تضمنتها المعاهدات المنعقدة بين دولها كإتفاقية الصداقة والتعاون التي تنص على إمتناع الدول الأعضاء من اللجوء إلى إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها لتسوية الخلافات وتحث على الإعتماد على آليات التشاور والوساطة للوصول إلى حل النزاعات وعدم السماح بالتدخل الخارجي، كما ترى الرابطة أن إجراءات الحوار والمشاركة والتوسع في العضوية هو البديل الأكثر جدوى من إقامة تجمعات أمنية أو أحلاف.

إن أول أشكال التعاون تمثل في المعاهدات الأمنية لتسوية الحدود والتي أقيمت على أساس ثنائي كتلك التي جمعت بين ماليزيا وتايلاند مابين سنتي 1959-1965، وكذلك ما بين سنتي 1970-1984، وبين ماليزيا وأندونيسيا في سنوات 1966-1972-1984، وغيرها من المعاهدات التي تمت في عهد إقامة الآسيان، ومرد ذلك حداثة نشأة الدول من جهة لأنها كانت دول مستعمرة باستثناء تايلاند، ومن جهة أخرى توفير الآسيان إطار للحوار بين وحدات الإقليم[1].

كما تعتمد الآسيان على الترتيبات التي تشمل إنشاء معاهدات كمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وعدم السماح للدول الأخرى باستعمال أراضيهم بأي طريقة من أجل الأسلحة النووية وهذه المعاهدة هي امتداد لمعاهدة 1976 التي تمنع استخدام القوة في علاقات دول الآسيان سابقا، ثم إعلان الإقليم كمنطقة للسلام والحرية والحياد سنة 1971 وذلك لمنع امتداد الصراعات إليها خاصة في ظل استخدام وتيرة الحرب الباردة كما أن هذا الإعلان جاء بناءا على رد فعل حول إتجاهين حول الأمن في جنوب شرق آسيا أين اقترحت ماليزيا أن تضمن القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، الصين)

[1] Domenach, Jean Luc**, op cit**, p 128.

تسوية حياد الإقليم، أما أندونيسيا عارضت ذلك وإحتجت بأن دول جنوب شرق آسيا يتحملون بأنفسهم المسؤولية لتحقيق الأمن الإقليمي، تم قبول الوجهة الاندونيسية بعدما تلقت التأييد من طرف (تايلاند، سنغافورة، الفلبين) إلا أن إعلان 1971 تعرض للتعديل على مر السنين.

إن الإتفاقيات الثنائية ذات الطابع الأمني بين دول الآسيان كانت تتم خارج إطارها وهنا تم وضع إقتراحان إثنان هما :

1- توسيع مهام المؤسسات وإمتدادها للمجال العسكري.

2- استمرار الدول الأعضاء في تطوير العلاقات الأمنية، دون العبور من خلال الإطار القانوني للرابطة.

الإقتراح الأول سلبياته أكثر من إيجابياته فأفضل الحلول هو الإعتماد على الحوار الدبلوماسي السياسي كما أن المشاريع السياسية لكل عضو تختلف عن مشاريع باقي أعضاء الرابطة، والتهديدات الخارجية مختلفة نسبيا مما لا يسمح بإقامة تكامل أمني تام، إضافة إلى ذلك فالتعاون الإقتصادي لا يتطلب جهودا كبيرة في حين يؤدي إلى نتائج ملموسة في المجال الأمني فالعلاقة بين زيادة التكامل الإقتصادي بين الوحدات السياسية والإستقرار الأمني هي علاقة طردية[1].

ومن أمثلة تعامل الآسيان مع القضايا الإقليمية، نتعرض إلى رد فعل الرابطة فيما يتعلق بإحتلال الفيتنام لكمبوديا فقد جاء متوافقا ومعاييرها الرئيسية وتضمن الأهداف التالية:

- إنكار شرعية الحكومة الفيتنامية.
- ضمان العزلة الدولية والإقليمية للفيتنام.
- ضمان الانسحاب الغير مشروط للقوات الفيتنامية من كمبوديا.
- ضمان سلام، حياد وديمقراطية كمبوديا.

[1] Domenach, Jean Luc**, op cit**, pp 128-129.

إن الآسيان كمنظومة وجدت من أجل تقريب وتوفيق الرؤى، فإعلان بانكوك قلص من أخطار النزاعات البينية، وهو ما أدى بدوره إلى تقليص التدخل الخارجي، فالرابطة شكلت إطارا مناسبا للتحاور بين دول الإقليم حول النقاط الخلافية في جو من الحياد مع إرادة وتسامح كبير وفي هذا الإطار أكد المفكر الأمريكي "جوزيف ناي" أن مثل هذه التنظيمات توفر مقاييس للثقة.

وقد تم تجسيد هذه القيمة من خلال "إعلان كونكورد" سنة 1976 أين أكدت فيه الدول الأعضاء على حفظ وإبقاء التعاون في المجال الأمني، من خلال إقامة جماعة أمنية هدفها دعم الاستقرار والسلام والديمقراطية في المنطقة، وعدم القبول بأي تغيرات غير دستورية وغير ديمقراطية من الحكومات وإستعمال أراضيهم لأي أعمال يمكن أن تضعف السلام والأمن والإستقرار في الإقليم، وتم الإتفاق على معايير مشتركة تتمثل في:

- عدم الإنحياز، وتبني المواقف الداعمة للسلام في الإقليم.
- حل النزاعات من خلال الإعتماد على الوسائل السلمية.
- نبذ إستعمال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتجنب سباق التسلح في الإقليم.
- الإبتعاد عن التهديد بالقوة أو إستخدامها.

هذا وقد تبنت الآسيان مدخلا يشدد على الحوار المتعدد الأطراف المرتكز على التوافق في ظل أطر شاملة كالمنتدى الإقليمي للآسيان، وهي بهذا تعمل على إحتواء الخلافات البينية والحول دون أن تصبح المشاكل الداخلية مدعاة لتدخل الأطراف الخارجية، فالرابطة تشكل أرضية سياسية مشتركة لتسوية الخلافات وهذا دون الدفع باتجاه تحويل الرابطة إلى منظمة أمنية والحفاظ على الإقليم كمنطقة خالية من الأسلحة النووية[1].

[1] Domenach, Jean Luc**, op cit**, p 138.

المطلب الثاني: إستراتيجية الآسيان لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

تشهد منطقة آسيا الباسفيك تشكيلة واسعة من محاولات التعاون الدولي حول قضايا مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة فمنذ التسعينات برزت اتجاهات عديدة، وتطورات مهمة في الشؤون الدولية أحدثت تغييرات هامة في البناء الأمني لآسيا الباسفيك، فقد أدت نهاية الحرب الباردة والحيرة حول مستقبل الإلتزامات الإستراتيجية الأمريكية في شرق وجنوب شرق آسيا، والنهوض الصيني المتمثل في النمو الإقتصادي السريع والمستمر، ما أدى إلى بروز أفكار ومبادرات تدور حول الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف، وهو ما توج بإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي الذي تواكب وتطوير الأدوار التي تطلع بها رابطة دول جنوب شرق آسيا.

إن إقامة تنظيم أمني يكون نتيجة عمل الدول الهادفة لمعالجة المشاكل الأمنية على نفس النمط، إقامة تنظيم أمني إقليمي مثل المنتدى الإقليمي للآسيان، جاء نتيجة رد الدول على التهديدات الأمنية وهذا مبرر وفقا للمنظور الواقعي فالدول تختار البدائل المحققة للمصلحة وإذا كانت التنظيمات المتعددة الأطراف ستضمن أفضل نتيجة فهي ستدعم إقامة مثل هذه التنظيمات.

وقد عملت الآسيان على إقامة تنظيم يضمن تواجدها مع القوى الإقليمية الكبرى وفي نفس الوقت تقييد هذه الأخيرة وكبح رغبتها في الهيمنة الإقليمية[1].

ويعد منتدى الآسيان الإقليمي أحد المتغيرات الإقليمية التي شهدتها آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد تم تأسيس المنتدى سنة 1994 بهدف خلق جو من الثقة لاسيما في جنوب بحر الصين وكذا تطوير الدبلوماسية الوقائية والتأكيد على ضرورة إيجاد حلول للنزاعات في الإقليم والمنتدى يضم شركاء الحوار (الدول النهرية لجنوب بحر الصين، الصين، تايوان، كوريا، اليابان، الهند، روسيا، منغوليا) وإبتداءا من قمة جويلية 2000 ببانكوك تم إنضمام (كوريا الشمالية، أستراليا، نيوزيلندا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

[1] موريس شيف أول و ألن وينترز، **المرجع السابق**، ص 163.

غينيا باباو الجديدة) والشركاء خارج المنطقة ممثلا في الإتحاد الأوروبي وإشراف الأمم المتحدة ويعتبر المنتدى المنظمة الإقليمية الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا الباسفيك.

من خلال المنتدى الإقليمي للآسيان يتم مناقشة القضايا الأمنية والسياسية مع التركيز إجراءات بناء الثقة بين الأطراف، وقد تم وضع وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية.

وقد برز المنتدى في ظل استمرار ضعف فاعلية المعاهدات الثنائية في مواجهة التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة، الأخطار البيئية، الهجرة الغير شرعية، القرصنة، تجارة المخذرات، إضافة إلى القضايا الأمنية التقليدية، كإستمرار النزاعات الإقليمية، الإنقسامات داخل الدول، إنتشار الأسلحة النووية[1].

كما أن المنتدى يشكل أحد جوانب الإطار السياسي الأمني الذي تبنته الرابطة لتفعيل دورها الإقليمي بعد الحرب الباردة ووسيلة لها للتعاون مع القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد، فالمنتدى عبارة عن آلية في مواجهة التحديات الإقليمية وإحتواء الصين واليابان في التفاعلات الإقليمية، وتحقيق التوازن الإقليمي كحل عملي، في محاولات الهيمنة من قبل إحدى القوى الكبرى وبهذا تتبع الآسيان سياسة التقييد الثنائي وهذا يتطلب جهد واعي من الرابطة للربط بين الولايات المتحدة والصين، وذلك من أجل زيادة كلفة هذه الأخيرة في حال إستخدامها للقوة، وفي نفس الوقت إعاقة الولايات المتحدة من متابعة إستراتيجيات الإحتواء، فالآسيان في حاجة إلى أن تكون الصين حاضرة في هيكل للأمن تتوافق وحقائق الوضع الآسيوي فالنزاعات الإقليمية خاصة التنازع على جزر (سبارتلي) لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إيجاد إطار يجمع الأطراف المتنازعة لتفعيل الحوار بينهم وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة بينهما خاصة في ظل رفض الصين تدويل قضية جزر(سبارتلي)، وفي هذا تعتمد الآسيان على إستراتيجية (سياسة الميزان)، من خلال الجمع بين الصين

[1] موريس شيف أول و ألن وينترز، **المرجع السابق**، ص ص 163-164.

والولايات المتحدة في تجمع واحد، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنسيق السياسات الأمنية، أين تبقى كل دولة محافظة على سيادتها الوطنية[1].

[1] موريس شيف أول و ألن وينترز، **المرجع السابق**، ص 164.

المبحث الثالث: تقييم تجربة التكامل في دول جنوب شرق آسيا

إن بيئة جنوب شرق آسيا لها تأثير كبير على مسار التكامل في الإقليم، فالحرب الباردة أدت إلى دفع دول الإقليم نحو الإتحاد في تنظيم واحد وهذا أمر منطقي إذ أنه في ظل وجود خطر أكبر من القدرة الإستيعابية لدولة واحدة يكون الحل هو التحالف والإتحاد.

ويكمن إرجاع سلوك دول جنوب شرق آسيا في إقامتهم لتكتل إقليمي بدلا من تحالف عسكري إلى رغبتهم في الإبتعاد تماما عن أجواء الحرب الباردة (الحياد)، فأي حلف عسكري قد يكون إلى جانب دون الآخر، ما يؤدي إلى صراع مع الجهة المعادية وهو ما لم تكن هذه الدول ترغب فيه لذا فأحسن وجهة كانت إقامة تكتل ذو طابع إقتصادي تعاوني بصورة معلنة، مع الحفاظ على التحاور السياسي الأمني بصورة مستمرة.

المطلب الأول: إنجازات رابطة دول جنوب شرق آسيا

أثناء المراحل الأولى لتشكل الآسيان كانت هنالك العديد من الصراعات الحدودية بين دول الإقليم إلا أنه مع تطور التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تقلصت نوعا ما حدة النزاعات خاصة بعد إنشاء جماعة الآسيان الأمنية والسياسية وكذا منتدى الآسيان الإقليمي، وهي آليات لا تعني غياب الإختلاف نهائيا فالإختلاف يبقى قائم لحد تطابق مصالح الدول بصفة مطلقة إلا أن المهم هو عدم تبلور الإختلاف لدرجة النزاع والمواجهة المسلحة، إضافة إلى دور الآسيان في توفير الإستقرار والأمن في الإقليم هو قدرتها على إستيعاب أعضاء أعتبروا في فترة سابقة بمثابة الأعداء وبسبب هذا الإطار التكاملي أصبحت طبيعة العلاقات التي الأعضاء ببعضهم تربطهم علاقات تعاونية أكثر منها صراعية، فقد تم تسوية العديد من النقاط الخلافية كما أن الآسيان تشكل أهم بنية مؤسساتية في إقليم جنوب شرق آسيا وهي تعمل بصورة دائمة على تفعيل علاقتها البينية والخارجية سواء عبر الأطلسي من خلال إنضمامها للآباك أو من خلال تعاونها مع الإتحاد

الأوروبي من خلال قمم الآسيم، وهنا يتضح أن الروابط الإقتصادية والتبادلات التجارية هي مدخل هام للحوارات السياسية – الأمنية[1].

رابطة الآسيان سمحت بتبادل الرؤى والتشاور، خاصة في ظل تخوف الآسيان من سرعة إنتشار التهديدات الجديدة خاصة الإرهاب كما لاحظنا وتجارة المخذرات وعودة القرصنة، وكذا التخوف من هيمنة إحدى القوى الآسيوية على الإقليم، خاصة الصين التي تعتبر الإقليم بمثابة الحديقة الخلفية لها.

ولهذا فالآسيان حققت إنجازات لم يسبق لأي تكتل قبلها تحقيقها خاصة في ظل التهديدات الأمنية المحيطة بها التي كانت من شأنها أن تزعزع أمن وإستقرار أي إقليم آخر في العالم لكن الآسيان تصدت لها لذلك فانجازات الآسيان لا يمكن حصرها في مجموعة من النقاط لأن طبيعة التهديدات التي واجهتها كانت ولا زالت بدون حل بالنسبة لأغلب دول العالم وأبسط مثال على ذلك نجاحها في تجاوز خلافات وصراعات الدول الأعضاء التي فاق عددها في بدايات نشأة الآسيان العشرين نزاع بين نزاعات حدودية وصراعات إثنية وعرقية وغيرها...، في الجانب الآخر هناك دول أدت الاختلافات بينها إلى حد تفكك التكتل مثل إتحاد المغرب العربي وغيره من التكتلات التي حكم عليها بالفشل قبل أن ترى النور وظلت مجرد حبر على ورق[2].

من الواضح أن رابطة دول جنوب شرق آسيا إستطاعت تحقيق عدة إنجازات إرتأينا تقسيمها عبر فترات زمنية محددة نظرا لتغير طبيعة الأهداف الأمنية الرابطة عبر هذه المراحل:

– خلال فترة الحرب الباردة:

1/ ضمان الحياد في هذه الفترة ولو بصورة جزئية.

---

[1] صالح صالحي، **دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 223.

[2] **المرجع نفسه**، ص228.

2/ صد المد الشيوعي بعد وصوله لكوريا الشمالية وحتى الفيتنام.

3/ إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

4/ تفعيل أواصر الصداقة والتعاون بين دول الاقليم وإعطاء نظرة إيجابية عن الاقليم للمحيط للبيئة الخارجية.

- ما بعد الحرب الباردة:

1/ نجاح الرابطة في إنشاء منظمة إقليمية متعددة الأطراف.

2/ دخول الدول في تكتل واحد، رغم وجود مشاكل حدودية، مثل ما الحال بين الفلبين وماليزيا وسنغافورة.

3/ الدور الفعال الذي أدته الرابطة في جلب النزاع الفيتنامي الكمبودي إلى طاولة المفاوضات سنة 1989 والوصول إلى اتفاقية سلام سنة 1991.

4/ ضمان حياد دول الإقليم، والتقليل من حجم التدخل الخارجي ولو بصورة نسبية[1].

- ما بعد أحداث 2001/09/11:

1/ تأسيس الجماعة الأمنية للآسيان، وإحباط العيد من الهجمات الارهابية على المنطقة.

2/ اجتماع وزراء الدفاع للآسيان الذي إنطلق سنة 2006.

3/ تجنب الأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري".

4/ مكافحة الإرهاب وإبراز صورة إيجابية عن المسلمين في المنطقة برفضها للتعاون مع منظمة شنغهاي التي تهدف لمحاربة الحركات الاسلامية في المنطقة بكل أنواعها والإقرار بأن الحركات الاسلامية في المنطقة ليست كلها ارهابية.

فالرابطة تلعب دورا محوريا فيما يخص الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الأطراف، إذ يرى كل من باري بوزان وجيرالد سيغل أن رابطة دول جنوب شرق آسيا إستطاعت بناء نظام أمني صلب سمح لهم بحل بعض

[1] عبد الحسين وادي العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، ص 192.

النزاعات، كما أن إنسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا وتصاعد القوة الصينية في الإقليم دفعها لإقامة منتدى الآسيان الإقليمي، الذي تتولى فيه مقعد السائق، تحدد اتجاهه وجدول أعماله.

والواقع يثبت بأن تكتل آسيان ساعد في حل الكثير من النزاعات بين الدول الأعضاء في الرابطة، خاصة تلك المتعلقة بالنظم التجارية، ويوحد العمل الفعال تجاه الأزمات الطارئة وطويلة المدى، كما يبرز الأثر الإيجابي لهذا التكتل في زيادة الدخول الحقيقية لدول الإقليم، وزيادة معدل التعاون الاقتصادي وتسهيل إنسياب التدفقات المالية إلى الإقليم.

وقد عمل أعضاء الرابطة على التوقيع على دستور الرابطة، الذي من شأنه أن يمنح الرابطة شخصية قانونية منفصلة عن الشخصية القانونية للوحدات المشكلة لها، وهو ما يسمح بعمل الرابطة في بيئة أساسها قواعد وقرارات ملزمة قانونا[1].

المطلب الثاني : إخفاقات رابطة دول جنوب شرق آسيا

إخفاقات الآسيان هي الأخرى مرت بعدة مراحل عبر فترات زمنية حسب ظروف ومتغيرات البيئة الدولية:

- خلال الحرب الباردة:

هناك العديد من الإخفاقات التي تعرضت لها رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي كانت عائقا للتكامل بين هذه الدول ومن بين هذه الإخفاقات نجد:

التباين والإختلاف التاريخي مثل ما هو الحال في جنوب الفيتنام، والديني كجنوب تايلاند، إضافة إلى ظاهرة الثأر والإنتقام في كل من الفلبين وأندونيسيا، التنوع الإثني والثقافي والديني كلها تشكل قوى نابذة فالأرخبيل الفلبيني ضمن مساحة 300.000 كم^2 يضم ما يقارب 7000 جزيرة متفرقة في شمال بروناي وجنوب

[1] فؤاد أبوستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص 243.

تايوان، كما أن أندونيسيا لم تستطع توقيف خطر التفتيت الوطني، وهذا ما يصعب من عملية تكوين إقليم في إطار تكامل فيدرالي كما أنها تجمع ما يزيد عن 250 مليون نسمة على مساحة 2 مليون كم^2، وما زاد من صعوبة التحكم في الوضع ضعف السلطة المركزية ما أدى إلى التهيجات النزاعية.

إن تمسك دول الرابطة بالمبدأ الوستفالي المتعلق بصيانة سيادة الدول شكل عائقا أمام التسريع من وتيرة التكامل في جنوب شرق آسيا، خاصة وأن الدول المعنية كانت حديثة العهد بالسيادة ما أدى إلى بروز العديد من النزاعات الحدودية التي عطلت المسار التكاملي في الإقليم.

كما أن تمسك الآسيان بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الرابطة أمر مقبول قانونيا وعمليا إذ يسمح بالتعاون دون التخلي عن سيادة الدول، إلا أنه في ذات الوقت شكل العائق الأول أمام الرابطة في تعاملها مع القضايا الإقليمية وبهذا تصبح الآسيان إطار لتنسيق السياسات المتعددة الأطراف وإدارة المفاوضات بين المصالح المتنافسة خاصة في ظل غياب هوية موحدة للرابطة[1].

- بعد الحرب الباردة:

أن منظمة الآسيان قامت في ظل نظام دولي ثنائي القطبية حيث توزعت مصادر القوة الرئيسية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وقد كانت منطقة جنوب شرق آسيا أهم بؤر الصراع الإستقطابي بين هاتين الدولتين، لذلك فقد كانت دوافع النمو الصناعي التصديري في جنوب شرق آسيا سياسة عسكرية للحيلولة دون إمتداد النفوذ السوفياتي – الصيني ولتفكيك الولاء لها.

[1] عبد الحسين وادي العطية، **المرجع السابق**، ص 201.

لكن مع إنهيار المعسكر الشرقي التي تزعمه الاتحاد السوفياتي سابقا – روسيا حاليا – في بداية التسعينات وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أحادي القطبية فقد تلاشت الدوافع السياسية والأمنية السالفة البيان، الأمر الذي جعل دول جنوب شرق آسيا تعاني من فراغ أمني وهزات اقتصادية[1].

- بعد أحداث 2001/09/11:

بعد أحداث 2001/09/11 حاولت الآسيان تغيير إستراتيجتها وأهدافها الأمنية على مستويين، المستوى الأول داخلي بهدف التصدي لظاهرة الارهاب ووقف العمليات الارهابية في المنطقة، والثاني المستوى الخارجي حيث أرادت الرابطة أن تمنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش: " من لم يكن معنا في حربنا على الارهاب فهو ضدنا"، ما لزم على الرابطة إبراز جهودها في إطار مكافحة الارهاب وهو الأمر الذي جعلها تتغاضى في فترة زمنية معينة عن معالجة أزماتها الداخلية من صراعات وأزمات إقتصادية وبالتالي عجزها عن التوفيق بين المتطلبات الداخلية وردع الأطماع الخارجية في زعزعة إستقرار المنطقة[2].

المطلب الثالث: التحديات الأمنية لرابطة دول جنوب شرق آسيا

وهكذا يبدو واضحا أن رابطة الآسيان باتت تجابه تحديات أمنية متزايدة منذ مرحلة ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي أدى بدوره إلى إضافة المزيد من مصادر التوتر في المنطقتين وفي ظل هذه البيئة المضطربة عجزت دول الآسيان عن ابتداع آليات جديدة للتعامل مع التحولات الطارئة وتبدو الإجراءات التي اتخذتها الرابطة في هذا الشأن غير كافية على الإطلاق لإحتواء التوترات والصراعات القائمة والواقع، إن من الممكن إرجاع هذا العجز إلى العديد من الإعتبارات النابعة من صميم بنية رابطة الآسيان ذاتها فمن ناحية تجابه الرابطة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحديات جديدة لم تنشأ أصلا لمواجهتها ذلك أن جماعة الآسيان كما

[1] عبد الحسين وادي العطية، **المرجع السابق**، ص 202.

[2] فؤاد أبوستيت، **المرجع السابق**، ص 249.

سبق أن أوضحنا، أنشئت في الأصل للتعامل مع مستوى واحد من التهديد وهو مستوى التهديدات والتوترات القائمة فيما بين دول الآسيان لاسيما تلك التهديدات الناجمة عن الخلاف حول حقوق السيادة على بعض المناطق البحرية إلا أن هذه المعادلة أصبحت عرضة لتحولات جذرية في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تفاقمت حدة التهديدات النابعة من النطاق الجيوبولوتيكي الإقليمي المحيط بالرابطة في مقابل تضاؤل مصادر التهديد الأخرى الأمر الذى يعنى أن آليات العمل داخل الآسيان لم تعد ملائمة لمجابهة هذه النوعية من التهديدات، بل أنها لا تمتلك القدرة على التحكم فيها ومن ناحية أخرى تشير بعض المؤشرات إلى أن مسيرة ما يكاد يقرب من ثلاثة عقود من التعاون الإقليمي بين دول الآسيان لم تفلح تماما فى إزالة الشكوك والمخاوف المتبادلة بين دول الجماعة الأمر الذي يثير بعض المخاوف فيما بين دول الجماعة بشأن توسيع دائرة التعاون بعضها البعض أو بين بعضها والقوى الكبرى[1].

وهو الأمر الذي قد لا يتيح لها إمكانية التعامل مع تلك الدول بوصفها كتلة واحدة متماسكة مما قد يضعف بالتالي من قدراتها التفاوضية الجماعية .

وعلى هذا الأساس باتت رابطة الآسيان خلال فترة ما بعد الحرب الباردة على أعتاب مرحلة إنتقالية فاصلة فى آليات التعامل مع القضايا الأمنية الاستراتيجية فالآليات التى جرى العمل بها خلال المرحلة السابقة لم تعد مصالحة لمجابهة التحديات والتهديدات والإشكاليات الإستراتيجية المتصاعدة في الوقت الذي لم تستطع فيه دول الرابطة بعد أن تبلور آليات جديدة للعمل فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والواضح أن قدرة الرابطة على تجاوز المعضلات القائمة سوف توقف بالدرجة الأولى على نجاح الدول الأعضاء فى تخطى المخاوف والشكوك القائمة فيما بين بعضها البعض، علاوة على مدى قدرة الرابطة على طرح مبادرات ملائمة لتسوية قضايا النزاع مع الدول الأخرى غير الأعضاء فى الرابطة فضلا عن مدى تجاوب القوى الإقليمية الأخرى مع

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 2001/09/11 الاشكالية الفكرية والاستراتيجية**، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص112.

تحركات ومبادرات رابطة الآسيان، بل أن نجاح الرابطة سوف يتوقف أيضا على مضمون البادرات التي يمكن لتلك القوى الخارجية أن تطرحها في تفاعلاتها مع دول الآسيان[1].

إن إنتشار التكامل الإقليمي فرض ثورة هدأت الأطر الوطنية المناهضة للنظم السياسية القائمة، وذلك بواسطة المنظمة الإقليمية، فالنزاعات داخل الدول يمكن إحتوائها وتطويقها بمفهوم وحدة الأرض والسيادة لكن النزاعات الحدودية لا تغذيها إلا السيادة، فلا يمكن حلها إلا من خلال تدخل طرف ثالث على درجة عالية من التأثير على طرفي النزاع، وهنا يبرز دور المنظمات الدولية التي تصل بالعلاقات بين الدول إلى درجة عالية من التكامل، ما يجعل الحدود نوعا ما تصبح مفهوم مرن يسهل تجازوها[2].

وفرت الآسيان عامل الإتصال والتوفيق بين وحداتها، فالتعاون الأمني شيء ضروري وجوهري للنجاح إلا أن إستمرار بؤر التوتر في الإقليم توضح إخفاق الطريقة الآسيوية في إدارة وحل النزاعات، والتي قامت على تجنب الخوض فيها، والتركيز على تطوير العلاقات الإقتصادية، وهو ما كشف عن تصاعد سلسلة من المنازعات القديمة كالمنازعات على الإقليم البحري بين أندونيسيا وماليزيا في منطقة بحر سالويزي، وهذا ما يبين حاجة دول الإقليم إلى آليات جديدة لإدارة وحل النزاعات بينها، خاصة مع زيادة الدور الخارجي، وغياب إستراتيجية أمنية واضحة للأمن في الإقليم[3].

إلا أنه في مجال تحقق مقاصد الآسيان ومنتدى الآسيان الإقليمي، وتطوير المزيد من العلاقات ما بين الأقاليم كالتفاعل مع منتدى شمال شرق آسيا، وكذا تفعيل العلاقة مع أمريكا وأوروبا وهذا لتحقيق المقاصد المشتركة والمتمثلة في:

---

[1] السيد ولد أباه، **المرجع السابق**، ص 113.

[2] Djebaili Mahilaine, **Partner chips on Asie en jeux et perspectives**, (Paris: Publiched quorum, cermac 2010), p 58.

[3] **Ibid**, p 63.

1 – دعم التعاون الدولي في إدارة موارد الإقليم المتنوعة.

2 – تنمية النقل البحري وحماية البيئة.

3 – دعم التعاون الإقليمي في قضايا الأمن والتسلح وأمن البحار.

وكذلك الحال مع مجلس التعاون الأمني في إقليم آسيا الباسفيك، لتقرير الأمن في الإقليم عبر تنسيق عدة مؤسسات أمنية مع الجانب الحكومي في استراليا، كندا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، اليابان، ماليزيا، الفلبين سنغافورة، تايلاند، الولايات المتحدة، وهذا بقصد الارتقاء إلى مستوى الاستقرار في الأمن الإقليمي إستعمالا للوظيفة الإقتصادية التي عملت منظومة الآسيان على تحقيقها[1].

إلا أن الإشكال المطروح أمام مثل هذه التنظيمات هو غياب التنسيق المتكامل، إضافة إلى بروز المنافسة في أحيان كثيرة بين الدول الأعضاء وهذا بسبب عدم التناسق بين مجالات وأهداف الدول الأعضاء.

من خلال هذا نلاحظ أنه لا بد لنجاح مركب أمن إقليمي في تحقيق أهداف الاستقرار والأمن لا بد أن يضم في عضويته دولا متجانسة من مختلف النواحي، القوة السياسية، المعطيات الإستراتيجية، التناسق الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، وهذا ما يتطلب وجود تنظيم أولي ممثل في منظمات إقليمية الأمر الذي يسمح بتوفير عوامل نجاح تكوين مركب أمني إقليمي، ولذا فالمنظمات الإقليمية هي عامل جد هام في تحقيق الأمن الإقليمي.

ويعتبر "يالام" أن الجماعات الأمنية تشير إلى درجة عالية من التكامل السياسي الإقتصادي كشرط مسبق وضروري لبناء علاقات سلمية، وهذا ما تعمل الرابطة على تحقيقه من خلال تفعيل المبادرات الإقتصادية والتسريع بتجسيد الآفتا (منطقة تجارة حرة).

[1] Djebaili Mahilaine, **Op cit**, p p 63-64.

وقد إشترط "وليام لويس" لتحقيق الأمن ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية، إلا أن هذا الرأي تعرض للنقد، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إختلال التوازن داخل الإقليم[1].

الآسيان في هذا الإطار تعاملت بحكمة بالغة، إذ جمعت بين الأسلوبين فمن جهة حافظت على الآسيان من تدخل أي قوة كبرى سواء إقليمية أو عالمية ضمنها من خلال إقامة أطر خاصة بها كالجماعة الأمنية التي عرفت نقاش كبير في إجتماع وزراء الدفاع للآسيان الذي إنطلق سنة 2006، ومن جهة أخرى دخلت في ترتيبات أخرى تجمعها بقوى خارجية ما يسمح بتحقيق التوازن داخل الإقليم[2].

أولا – التهديدات غير التقليدية للأمن فى جنوب شرق آسيا:

تواجه الدول قائمة طويلة من التهديدات غير التقليدية للأمن وسنتعرض لأبرزها على النحو التالي:

–1المشكلات البيئية:

تواجه المنطقة قائمة طويلة من المشكلات البيئية المعقدة، تتنوع ما بين الكوارث الطبيعية، والإنبعاثات الغازية الخطيرة، إضافة إلى إنتشار الضباب والتراجع الكبير في مساحة الغابات وهي المشكلات التي كانت لها آثارها المباشرة بشريا وماديا.

وإذا كانت بعض تلك المشكلات ليس لدول المنطقة سبب في ظهورها كالكوارث الطبيعية، فإنه في غالبيتها تعد دول المنطقة مسؤولة عنها وإن اختلفت درجة المسؤولية (مشكلة الضباب)، والأكثر من ذلك فإنه حتى في حالة الكوارث الطبيعية وأبرزها من حيث الأثر التدميري كان زلزال قاع المحيط (تسونامي) حيث كان يمكن لدول المنطقة التخفيف من آثاره المدمرة في حال الإستعداد المسبق، كما في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد نظام تحذير مبكر ضد تسونامي "Early Warning System"، بحيث

[1] عبد الحميد زعباط، **الآسيان – تجربة، عزيمة، نجاح–** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 02، جوان 2005)، ص 25.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 26–27.

يمكن إرسال إشارات بقرب قدوم الخطر، بحيث كان يمكن إجلاء سكان المناطق القريبة من وقوع الكارثة.

ورغم التعاون الذي تم بين دول المنطقة من حيث إيجاد آلية جديدة وهي قوى العمل الفنية لمواجهة الضباب في الآسيان إلا أن هذا التعاون لم يحل دون تكرار الأزمة مرة أخرى فى عام 2006، وأيضا هذه المرة نتيجة عدم السيطرة على حرق الغابات فى إندونيسيا، والتى أثرت على عدة دول منها: ماليزيا وسنغافورة، وجنوب تايلاند، كما وصل التأثير إلى كوريا الجنوبية وقد أسهم الدخان الكثيف في إغلاق المدارس وتوقف الملاحة وإلغاء رحلات الطيران[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كافة دول الآسيان – بإستثناء بروناي – صدقت على بروتوكول كيوتو كما تشارك دول الآسيان بفاعلية فى آلية التنمية النظيفة "Clean Development Mechanism" في ظل بروتوكول كيوتو.

وهنا فالمشكلة ليست مقصورة على محدودية الجهود الرسمية المبذولة فحسب، ولكنها عند محاولة تنفيذها تواجه عقبة كبيرة، أهمها رفض تبادل المعلومات، إذ تنظر تلك الدول إلى تبادل المعلومات على أنه يشكل إخلالا بمبدأ عدم التدخل[2].

2- الإتجار في المخدرات وإنتشار الإيدز في جنوب شرق آسيا:

تعاني منطقة جنوب شرق آسيا من إنتشار زراعة وتجارة المخدرات من أفيون إلى حشيش وكوكايين وتتركز زراعة المخذرات في 3 دول هي ميانمار ولاوس وتايلاند، ورغم ما شهدته تلك الدول من إنخفاض في مساحة الأراضي المزروعة بسبب الإجراءات الحكومية الرادعة خلال السنوات الأخيرة.

[1] زعباط، عبد الحميد. **المرجع السابق**، ص 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص 29.

وقد لجأت معظم دول المنطقة إلى إصدار تشريعات لمحاربة الإتجار فى المخدرات وتشير المصادر إلى أن جنوب شرق آسيا لديها بعض أقوى السياسات الردعية فى العالم ضد تجارة المخدرات، والتي تصل إلى درجة الإعدام في كل من فيتنام وماليزيا وسنغافورة[1].

3- الإتجار في البشر في جنوب شرق آسيا:

هذا الوضع له جذوره التقليدية فى المنطقة، حيث التعامل مع المرأة كسلعة يتم الاتجار بها، منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية نوفمبر 2004 أين طبقت الآسيان "إعلان الآسيان ضد الاتجار في البشر" والذي أشار إلى الحاجة الملحة لتبني إقتراب إقليمي شامل لمنع الاتجار في البشر، خاصة النساء والأطفال من خلال الحوار المتواصل وتبادل المعلومات والتعاون فى إطار الآسيان كما أشار الإعلان إلى إنشاء شبكة إقليمية لمنع الاتجار في البشر في المنطقة، وتطبيق إجراءات لتبادل المعلومات والتعاون بين الجهات المختصة فى دول الرابطة، مع التمييز بين ضحايا الإتجار والأشخاص المهربين والذين يقومون بالإتجار في البشر والتمييز بين دول الأصل أو المصدر لهؤلاء الأفراد والدول التي يهاجرون إليها، كما تم إنشاء شبكة إقليمية لمحاربة الإتجار في الأطفال في جنوب شرق آسيا، وتضم 55 منظمة غير حكومية إضافة إلى ممثلي حكومات من تايلاند وإندونيسيا وكمبوديا ولاوس وفيتنام وميانمار، ورغم أهمية هذا الإعلان إلا أن المشكلة لا تزال تكمن في الشق الخاص بتبادل المعلومات الخاصة بشبكات الإتجار والجماعات غير الرسمية العاملة فى هذا الشأن، وهو ما يحول دون التطبيق الفعال لهذا الإعلان وغيره من المواثيق ذات الصلة[2].

[1] جمال محمدي، **آثار أحداث 2001/09/11 على التكتلات الاقليمية**، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 20 أفريل 2015. الرابط :

http:// www.montadayat-politics.com/ar/virtual.php/permlink/7021.html.

[2] جمال محمدي، **المرجع السابق**.

4- الحركات الإنفصالية والجماعات الإسلامية المتطرفة في جنوب شرق آسيا:

يشكل إنتشار الحركات الإنفصالية والجماعات الإسلامية المسلحة في جنوب شرق آسيا أحد مصادر التهديد الأمني لدول المنطقة، فدول جنوب شرق آسيا تعد موطنا لعدة جماعات وحركات إنفصالية والتي عادة ما تلجأ للعنف لفرض قضاياها وهو ما يواجه بقوة من قبل حكومات دول المنطقة.

ورغم أن تلك المشكلة ليست حديثة بالمنطقة، إلا أن أحداث 2001/09/11 وما تلاها من تطورات كتفجيرات بالي 2002، أضفت بعدا جديدا لملف الحركات الإنفصالية في المنطقة من خلال الربط بينها وبين تنظيم القاعدة[1].

وإذا ما رجعنا إلى جذور تلك المشكلة، فقد كان للإستعمار في جنوب شرق آسيا دور في هذا الشأن فبإستثناء تايلاند فإن كافة دول جنوب شرق آسيا كانت خاضعة للإستعمار والحدود التى وضعها الإستعمار حدود مصطنعة فصلت أبناء الإثنية الواحدة فى دول متفرقة وهو ما أثار بعض الصراعات الإثنية وبعض الخلافات حول الحدود وملكية بعض الجزر كما أسهم ذلك فى بروز عدة جماعات مسلحة تسعى للإستقلال عن الحكومات المركزية وتكوين دول مستقلة.

وتنشط الحركات الإنفصالية والحركات الإسلامية في المنطقة في كل من إندونيسيا وتايلاند والفليبين وتقتصر أنشطة تلك الحركات داخل دولها، مع إستثناء الجماعة الإسلامية والتي تسعى إلى إنشاء دولة إسلامية واحدة فى المنطقة تضم كلا من: "إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وجنوب الفليبين وجنوب تايلاند" وترجع نشأة الجماعة إلى 1995 وقد قامت الجماعة الإسلامية بتنفيذ عدد من التفجيرات من بينها تفجيرات مانيلا في ديسمبر 2000[2].

---

[1] عبد الفتاح ولد خليفة، **الحركات الانفصالية في دول جنوب شرق آسيا**، تم تصفح الموقع يوم: 23 أفريل 2015. الرابط: http:// www.islamonline.com/AR/rtd.php/alphalinks/2954rtd11.

[2] عبد الفتاح ولد خليفة، **المرجع السابق**.

وفي الفليبين يشكل المسلمون نحو 5% من السكان يرتكزون فى جنوب البلاد في ثلاث مقاطعات هي مندناو، وسولو، وبالاوان، وتعد حركة تحرير مورو الوطنية من أهم الحركات الإسلامية في الفليبين ويتمثل الهدف الأساسي للحركة في تحقيق الحكم الذاتي عن الحكومة الفليبينية التي تصفها الحركة بأنها تمارس سيطرة إستعمارية على مسلمي الفليبين ،وبوجه عام فقد لجأت الحكومات الفليبينية المتعاقبة إلى مجموعة من الإستراتيجيات بهدف الضغط على مسلمي الفليبين، وصلت في بعض الأحيان إلى حد الإبادة وبعد أحداث 2001/09/11 إزداد تشدد الحكومة الفليبينية تجاه الأقلية المسلمة.

وفي أوت 2002 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية جيش الشعب الجديد بالفليبين ضمن الجماعات الإرهابية، وجيش الشعب الجديد هو الجناح العسكري للحزب الشيوعي بالفليبين ويعارض أي وجود عسكري أمريكي.

وفيما يتعلق بدور الحركات في جنوب شرق آسيا، فهناك أمران يجب إيضاحهما: الأول هو أنه لا توجد تقديرات دقيقة بشأن مستوى وخصائص التهديد المفروض من تلك الجماعات، كما يوجد تنوع كبير فيما بين تلك الجماعات من حيث أهدافها وبالتالي لا يمكن وضعها فى سلة واحدة من حيث مستوى التهديد أما الأمر الثاني، فيتعلق بالربط بين بعض الحركات الإسلامية في المنطقة، وتحديدا الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة، حيث هناك إشارات من قبل بعض المصادر لوصف الجماعة الإسلامية على أنها مؤسسة فرعية تابعة لتنظيم القاعدة، وهو ما تنفيه تقارير عدة فكلا التنظيمين لديه أجندة وفكر مختلف[1].

بعد أحداث 2001/09/11 إكتسب الإهتمام الإقليمي لمواجهة الأنشطة الإرهابية من قبل دول المنطقة قدرا كبيرا من الإنتباه، إذ دعت الآسيان إلى ضرورة العمل على صياغة استراتيجية إقليمية لمكافحة انتشار الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة حيث عقدت الدول الأعضاء عددا من المؤتمرات، كما صدر عنها عدد من الإعلانات، ومن بينها إعلان الآسيان حول التحرك المشترك لمكافحة الإرهاب لعام 2001، وإعلان

[1] عبد الفتاح ولد خليفة، **المرجع السابق**.

مكافحة الإرهاب لعام 2002، كما أعلنت الآسيان عن برنامج عمل حول مكافحة الإرهاب الدولي وذلك بغية تنفيذ خطة حركة الآسيان لمكافحة الجريمة المنظمة وهي الخطة التي وضعت في ماي 2002، وقد حدد برنامج العمل مجالات عدة للتعاون وهي التبادل المعلوماتي والتعاون في الأمور القانونية والتعاون حول الجوانب المتعلقة بتنفيذ القانون وبناء مقدرات المؤسسات الأمنية القائمة للتعامل مع هذا النمط من أنماط مصادر التهديد والتدريب المشترك لخلق مقدرة إقليمية على التعامل مع قضايا الجريمة العابرة للحدود والتعاون عبر الإقليمي بهدف الاستفادة من خبرات دول أخرى من خارج الآسيان وخلال الإجتماع الثالث لمسؤولي الآسيان حول الجريمة العابرة للحدود الذي عقد فى الفيتنام في جوان 2003 تمت الموافقة على إنشاء شبكة الآسيان للتعامل مع مواقف ما بعد الهجمات الإرهابية كما تم أيضا توقيع الدول الأعضاء فى الآسيان عددا من الاتفاقيات مع بعض الأطراف الدولية الأخرى، ففي 1 أوت 2002 تم توقيع إعلان مشترك بين الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، وفي 4 نوفمبر 2002 صدر إعلان مشترك حول التعاون بين الصين والآسيان حول القضايا الأمنية غير التقليدية وفي 28 جانفي 2003، تم تطبيق الإعلان المشترك بين الآسيان والاتحاد الأوروبي حول مكافحة الإرهاب وفي 8 أكتوبر 2003، تم تطبيق إعلان مشترك بين الآسيان والهند حول التعاون لمكافحة الإرهاب.

وخلال الفترة من 9 – 10 جانفي 2004 عقد أول إجتماع وزاري في إطار آلية الآسيان + 3 (وتضم دول الآسيان العشر بالإضافة إلى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية) في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود وذلك فى بانكوك وفي 10 جانفي 2004 تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والآسيان حول القضايا الأمنية غير التقليدية وأثناء الاجتماع العاشر للمنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان فى جوان 2003 تم التركيز على التعاون الأمني لوقف حركة الإرهابيين عبر الحدود[1].

[1] عبد الفتاح، صلاح الدين. **المنظمات الاقليمية بعد الحرب الباردة**، تم تصفح الموقع يوم: 01 ماي 2015. الرابط: http:// www.alahram almasri.com/AR/index.php/permalinks/254dft12.

ثانيا – التهديدات الأمنية وإشكالية عدم التدخل في جنوب شرق آسيا:

تقدم منطقة جنوب شرق آسيا نموذجا لما يطلق عليه الأمن المعقد ويقصد بمفهوم الأمن المعقد أنه في إقليم معين فإن التزايد فى درجة الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم من شأنه أن يخلق تأثيرات أمنية متبادلة تلك التأثيرات الأمنية لا تقتصر على الأمن العسكري فحسب، بل تشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والمجتمعي وفي ظل هذا النموذج الأمني المعقد، فإن مواجهة القضايا الأمنية تتطلب تعاونا إقليميا وهو ما يتطلب قدرا من الشفافية وتوفير المعلومات فى المجالات كافة، وهو ما يواجه بمبدأ عدم التدخل وما يستتبعه من سرية في التعامل مع القضايا الأمنية ورفض تبادل المعلومات وهو ما يقف حائلا أمام تطوير أجندة أمنية إقليمية في جنوب شرق آسيا[1].

وبشكل عام ترفض دول جنوب شرق آسيا المساس بمبدأ عدم التدخل وهو ما يرجع إلى أن هذا المبدأ وفر حماية لتلك الدول في فترة بناء الدولة بعد التحرر من الإستعمار في وقت كانت تعاني فيه تلك الدول من ضعف شديد وكانت تخشى من تدخل دول الجوار فى شؤونها وفي الوقت الحالي ورغم تغير الخريطة الأمنية وما يستتبعه من ضرورة تغيير إقتراب تلك الدول في مواجهة القضايا الأمنية.

فلا يزال نهج الآسيان هو الأساس وهناك مجموعة من الأمثلة تؤكد أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لا يزال مبدأ محوريا بالنسبة لدول الآسيان، فعلى سبيل المثال عندما طرح "سورين بتسوان" وزير خارجية تايلاند السابق فكرة التودد المرن "Flexible Engagement" وذلك في مؤتمر "الآسيان 2020" بالفليبين عام ،1997 ووجه هذا الأمر بمعارضة من بعض دول الآسيان، ومن بينها إندونيسيا وهو ما يرجع إلى طبيعة التودد المرن حيث يدعو إلى مناقشة صريحة في إطار الآسيان للقضايا الداخلية: سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية وبيئية.

[1] جمال محمدي، **المرجع السابق**.

إذ إن فكرة التودد المرن هذه مبنية على مفهوم التدخل البناء "Constructive Intervention" التي سبق أن طرحها نائب رئيس الوزراء الماليزي الأسبق: "أنور إبراهيم" ويقصد بذلك التدخل في الدول التي تعاني من نزاعات لوقف إنتهاكات حقوق الأفراد وعلى هذا الأساس، طرحت دول الآسيان بدلا منه مفهوم التفاعل المحسن "Enhanced Interaction" كبديل للتودد المرن ورغبة في الإبقاء على عدم التدخل كمبدأ أساسي للآسيان وتقوم فكرة التفاعل المحسن على مناقشة القضايا الداخلية في إطار الآسيان، إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك دون أن يكون هناك ضغط على أي من تلك الدول أو تدخل في شئونها الداخلية وبذلك فمن الواضح أن مبدأ عدم التدخل لا يزال الأساس الحاكم لدول الآسيان في تعاملها مع بعضها بعضا ولن يشهد تغيرا في المستقبل غير البعيد [1].

وقد برزت هذه الإشكالية المتعلقة بعدم التدخل فى مواجهة الإرهاب الدولي فعلى سبيل المثال: خطة الحركة التي طرحت في ماي 2002 بدلا من أن تحدد إستجابة إقليمية لمواجهة إنتشار الإرهاب الدولي فإنها ركزت على حق كل دولة عضو في إتخاذ التدابير والإجراءات الخاصة بها في مواجهة الإرهاب وهو ما يمكن أن يلاحظ أيضا فيما يتعلق بإعلان الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي إذ إن الإعلان ركز على تبادل المعلومات والتعاون الإستخباراتي، لكن مع إصرار كل من فيتنام وإندونيسيا على أن يشتمل الإعلان على ما يؤكد عدم التدخل، وهو ما رفضته في البداية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفضت إضافة جملة "مع الاعتراف بمبادئ المساواة في السيادة والتكامل الإقليمي وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول" لكنها وافقت عندما وجدت الفيتنام وإندونيسيا متخوفتين من أن الإعلان سوف يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها في المنطقة.

[1] جمال محمدي، **المرجع السابق**.

وعلى هذا الأساس يشكل مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية عقبة في تطوير أجندة إقليمية لمواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب شرق آسيا، والأهم من ذلك أنه لا يتوقع أن يطرأ تغير على هذا الوضع فى المستقبل غير البعيد[1].

[1] جمال محمدي، **المرجع السابق**.

ليست أحداث 2001/09/11 هي المؤثر الوحيد في تغير طبيعة أهداف الآسيان كمنظمة إقليمية لأن الحركات الإنفصالية والإرهابية ليست بالأمر الجديد في منطقة جنوب شرق آسيا، لكن التحولات الدولية التي تبعت الحدث – تغير رؤية القوى الكبرى للإسلام – خاصة وأن نسبة المسلمين في المنطقة لا يمكن إعتبارها أقلية لاحتوائها على أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان الذي من شأنه مضاعفة إحتمالات تدخل القوى الكبرى في المنطقة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان وغزو العراق.

الأمر الذي جعل رابطة دول جنوب شرق آسيا تنسق كافة جهودها لمواجهة الارهاب من خلال التعاون مع القوى الدولية والاقليمية الكبرى " الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية" في سبيل مواجهة هذا التهديد الأمني اللاتماثلي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع " الدور الأمني لمنظمة الآسيان في جنوب شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11" وفي ظل المعطيات العالمية الحالية التي يميزها سرعة إنتشار الظواهر وكثافة الأحداث يمكننا القول أنه يتعذر اليوم على أي دولة مهما كانت قوتها ومركزها أن تعيش في معزل عن بقية الدول الأخرى، فالتكامل أمر ضروري لما له من أبعاد إيجابية فالدولة بمفردها أضحت عاجزة عن صد كل التهديدات –الداخلية والخارجية– الإقتصادية والسياسية والأمنية الإجتماعية والثقافية والبيئية، لذا يعتبر المستوى الاقليمي أحسن بديل للتعامل مع مثل هذه القضايا خاصة بعد ظهور التهديدات الأمنية الجديدة: "الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية، الأزمات البيئية....".

كما أنه لا يمكن إقامة تعاون أمني بين دول متصارعة بصفة مباشرة وإنما يجب المرور أولا على إطار للإتصال وتبادل الثقة والتعريف بالرؤى وهذا ما تعمل التكتلات الإقليمية على توفيره، كما أنه بالرجوع إلى العديد من الظواهر المهددة للأمن الدولي والإقليمي والقومي نجد أن مرجعها في جانب كبير منها يعود إلى العامل الإقتصادي إما الحاجة أو الندرة، أو عدم التكافؤ أو سوء توزيع المردود الإقتصادي وفي هذه الحالة توفر التكتلات الإقليمية مجالا هاما لعلاج مثل هذه الإختلالات خاصة من خلال مبدأ التضحية وتقاسم الأعباء بين وحدات التكتل الإقليمي.

فالآسيان تهدف من خلال إقامة مثل هذه التنظيمات إلى تبادل الأفكار والخبرات في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة الجديدة منها، إذ لم تكتفي الرابطة فقط بالآليات الداخلية وإنما عملت

كذلك على تدعيم الروابط ما بين إقليم جنوب شرق آسيا والأقاليم الأخرى، خاصة تلك التي تربطها بها علاقات وطيدة سواء إقتصادية أو أمنية أو تاريخية.

ليست أحداث 2001/09/11 هي المؤثر الوحيد على الأهداف الأمنية للرابطة بل أيضا رد الفعل الدولي اتجاه هذه الأحداث لأن الجماعات الإنفصالية والمتطرفة وظاهرة العمليات الارهابية ليست حديثة في المنطقة، لكن رد الفعل الدولي هو الذي أضفى بعدا جديدا على ملف الحركات الإنفصالية والمتطرفة في المنطقة، من خلال الربط بينها وبين تنظيم القاعدة خاصة بعد تفجيرات بالي 2002.

مع زيادة إحتمال إنضمام دولة تيمور الشرقية إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا هذه السنة 2015، وربما إلتحاق هونغ كونغ وبنغلاديش في السنوات القادمة، دون أن ننسى تعاون "الصين، اليابان كوريا الجنوبية" من خلال "قمة الآسيان +3"، نلاحظ أن الآسيان ستصبح خلال سنوات أكبر التكتل إقليمي من جانب عدد السكان ومن جانب التطور الإقتصادي فالآسيان كما لاحظنا في تطورها التاريخي لا تتأثر بالضعف الإقتصادي للدول المنظمة إليها بل تساعد هذه الدول في مسارها التنموي من خلال دعم الإقتصاديات المحلية والعمل على إيجاد حلول لمشكلات هذه الدول، وأيضا توفير الأمن الإقليمي في المنطقة مما يساعد على زيادة الثقة بين الدول الأعضاء في الرابطة، وإن واصل الآسيان بنفس الوتيرة التنموية وصقل الأهداف من خلال المتغيرات الدولية فالأمر الذي لا شك فيه أنه سيغدو قوة كبرى مؤثرة في

العلاقت الدولية، قد توازي في تأثيرها كتكتل إقتصادي مكانة الإتحاد الأوروبي في الساحة الدولية.

تعد رابطة الآسيان من أنجح التكتلات الاقليمية في العالم فبالرغم من الأزمات والمشكلات بين الدول الأعضاء والمنافسة من قبل عمالقة السوق العالمية "الصين، اليابان، الهند..." وأيضا تباين المستويات الاقتصادية والتنموية وحتى الأمنية بين الدول الأعضاء في الرابطة، إلا أنها شكلت نموذجا للتكتلات الأمنية والإقتصادية الإقليمية لدول الجنوب لسببين الأول هو تعديل الأهداف وما يتلائم والمتغيرات الدولية "التأقلم في المحيط الدولي" (إهداف اقتصادية خلال الحرب الباردة للإبتعاد عن إشكال التحالف العسكري لأن تكوين تحالف عسكري في تلك الفترة يعني بالضرورة الإنتماء لأحد المعسكرين، أهداف تنموية بعد نهاية الحرب الباردة، أهداف أمنية بعد أحداث 2001/09/11)، وهذا ما جعل رابطة دول جنوب شرق آسيا نموذجا يحتذى به لكل دول العالم الثالث.

المدحق

فترة ما بعد الحرب الباردة: تشير إلى مرحلة زمنية خصبة في العلاقات الدولية، اتسمت بالمرونة والتعقيد في نفس الوقت، حيث قدمت فرصة أكاديمية لتطوير أدوات مفاهيمية وأطر نظرية مفسرة لواقع السياسة الدولية، كنتاج طبيعي لمرونة التحول في الواقع الدولي، إستنادا إلى مسلمة أن النظرية تتطور بتحول الظاهرة أو بتحول المنهج، ولأن الظاهرة الدولية اتسمت خلال هذه المرحلة بشدة التحول وعمق التأثير، كان لزاما صياغة قوالب نظرية تستوعب هذه التحولات بالدرجة الأولى، وتملك مقدرة تفسيرية لها بالدرجة الثانية. وهذا ما لاحظناه من خلال مستويات النقاش الكبرى بين نظريات العلاقات الدولية، مثلما حصل مع موضوعات الفوضى والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية والتراعات الدولية، فهي قد عبرت في الغالب عن استجابات نظرية مباشرة لتحولات دولية كبرى.

التنظير: يعكس النسق التراكمي في إستخلاص مضامين نظرية في حقل العلاقات الدولية كتعبير عن العملية التي يسلكها الباحث للوصول إلى النظرية كمجموعة قواعد نهائية عبر تصميم أنطولوجي مجرد لواقع التطور في النظرية وفقًا لمنهجيات علمية دقيقة.

الدراسات الأمنية : يفحص موضوع الدراسات الأمنية كحقل معرفي الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، استنادا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني، عبر استقطاب لثلاثية: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمة الأمنية وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفاهيمية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن.

وقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة تطور مستمر، على الرغم من الانشغال السابق

بالقضايا العسكرية والنووية، لنشهد عقب فترة الحرب الباردة اتساعا لتضمين مواضيع جديدة كأجندة بحثية لهذا الحقل ولعل أحد مستويات التطور في هذا الحقل هو تلك المزاوجة الحاصلة بين الدراسات الأمنية والتكتلات الاقليمية، الأمر الذي دفع " ستيفن والت " إلى التعبير عن ذلك بأننا نشهد عصر "النهضة في الدراسات الأمنية".

التكامل الأمني الاقتصادي: إعتماد مجموعة من الدول على التجارة الخارجية، إنطلقت من إفتراض بسيط جدا هو انه ما يحدث في الدولة "أ" لايؤثر في الدولة "ب" والعكس، وينعكس هذا التأثير في شكل انماط من العلاقات المتبادلة.

الإعتماد الأمني المتبادل: حيث يتأثر هذا المبدأ بسابقته من المبادئ مثل: انماط علاقة عداوة / صداقة، مما يدفع بأن يتشكل القلب الصلب داخل المركب الأمني، حيث تؤسس الإعتمادية المتبادلة لقاعدة صلبة من الثقة بين هذه الوحدات.

الأمن المتكامل: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد المختلفة في إطار إقليمي أو جهوي.

الأمن المشترك أو الشراكة الأمنية: بحيث يتم إشراك العديد من الدول باختلاف مستوياتها فرضا دول الجنوب ودول الشمال.

الأمن التعاوني: بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات وهو إستنساخ من الأمن الشامل.

الأمن المتبادل: يقوم على تنازلات نسبية إذ يتم التخلي نسبيا على نزوع الدولة منفردة على تعظيم أمنها على حساب دول الأخرى.

النظام الأمني: والذي يعني وجود نمط من الإعتماد المتبادل الأمني ومستمر التشكيل بواسطة وجود دوافع الخوف من الحرب وتوقعات إستخدام القوة لكن تلك المخاوف هي مكبوحة بواسطة مجموعة من اللوائح المتفق عليها حول وجود توقعات ستكون ملاحظة ومجسدة.

الإقليمية: هي عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه.

الاقليمية الجديدة: هي تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وكتل تجارية واقتصادي إقليمية كبرى.

الاقليمية السياسية: تعني تجمع جغرافي بين مجموعة من الدول المتقاربة والتي تشترك في عدد من الخصائص المشتركة، وبينها مستويات هامة من التفاعل والتي تتمتع بمؤسسات تعاونية من خلال بنى رسمية متعددة الجوانب.

السياسة الاقليمية: إن السياسة الاقليمية للدول تعبر في الغالب عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الاخرى، خاصة دول الجوار الاقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم.

المنظمة الاقليمية: عرفت المنظمة الاقليمية من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة على أنها: تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الجغرافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقتها الاقتصادية والثقافية.

منظمة شنغهاي: تم إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في 2001/6/15م، إلا أن بدايتها الفعلية تعود إلى عام 1996م، حين بادرت الصين بتشكيل منظمة "شنغهاي خمسة" مع دول الجوار (روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان)، من أجل القضاء على الحركة التحررية الإيغورية (المسلمة)، وتصفية ما تسميه دول المنظمة بالحركات الأصولية الإسلامية في المنطقة بأسرها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1- أبوستيت، فؤاد. **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

2- الإمام، محمد محمود . **تجارب التكامل العالمية ومغزاها لتكامل العربي**. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

3- أول، موريس شيف. و وينترز، ألن. **التكامل الاقليمي والتنمية**. القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، 2003.

4- ايفانز، غراهام. **قاموس بنغوين للعاقات الدولية**. الكويت: مركز الخليج للأبحاث، 1997.

5- بكري، كامل. **التكامل الاقتصادي**. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984.

6- بوزنادة، معمر. **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992.

7- التلمساني، محمد خذير. **مترجما، الأمن الدولي**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001.

8- حاتم، سامي عفيفي. **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**. الطبعة الرابعة، القاهرة: جامعة حلوان، 2003.

9- حتى ناصيف، يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1999.

10- حداد، ريمون. **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار الحقيقة، 2000.

11- الزبيري، حسن لطيف كاظم. **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**. الطبعة الأولى: الإمارات العربية المتحدة: العين، دار الكتاب الجامعي، 2000.

قائمة المراجع

12- السيسي، صلاح الدين حسن. **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية**. الطبعة الأولى، مصر: دار الفكر العربي، 2007.

13- شوقي، ممدوح. و كمال، مصطفى. **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**. القاهرة: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 1998.

14- صالحي، صالح. **دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية**. الطبعة الأولى القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

15- عبد الفتاح، عبد الكافي إسماعيل. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

16- العربي، إسماعيل. **التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**. الطبعة الثانية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 2008.

17- العفاس، عمر إبراهيم. **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**. الطبعة الأولى، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 2008.

18- العليان، ربحي مصطفى.وغنيم، عثمان محمد. **مناهج وأساليب البحث العلمي-النظرية والتطبيق**- عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.

19- غريفيش، مارتن. و تيري، أوكلاهان. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، 2002.

20- قنديلجي، عامر. **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**. عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1999،

21- كامل، جهاد. **دراسة في الأمن الإقليمي واستراتيجية تحقيقه**. دمشق: دار الفكر، 2005.

22- لكريني، إدريس. **التداعيات الدولية الكبرى لاحداث 2001/09/11**. الطبعة الأولى، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005.

23- المسير، محمد سيد أحمد، **زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية**. الطبعة الأولى، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والتوزيع، 2003.

24- مصباح، عامر. **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

25- وادي العطية، عبد الحسين. **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع 2001.

26- ولد أباه، السيد. **عالم ما بعد 2001/09/11 الإشكالية الفكرية والإستراتيجية**. لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004.

27- ويليامسون، جون. وآخرون. **نظريات التكامل الدولي**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ب- المجلات والجرائد

1- حسين، محمد الظاهر. **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية، العدد 48، (صنعاء: 1992).

2- رفعت، سيد أحمد. **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية، العدد 35، (تونس: 1984).

3- عبد النور، بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، عدد 160، (أفريل 2006).

4- مي، قابيل. **الأمن بين الأطر النظرية والتعددية المفاهمية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 144 (أفريل 2006).

5- مصطفى، كامل محمد. **الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الاوسط: المخاطر والفرص**، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، (أكتوبر 1996).

6- زعباط، عبد الحميد. **الآسيان – تجربة، عزيمة، نجاح-** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 (جوان 2005).

ج- المذكرات

1- نظير، حنان حسين رمضان. **التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2004/ 2005).

2- جندلي، عبد الناصر. **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2005/2004).

د- الإنترنيت:

1- محمدي، جمال. **آثار أحداث 2001/09/11 على التكتلات الاقليمية**، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 28 أفريل 2015. الرابط :

http:// www.montadayat-politics.com/ar/virtual.php/permlink/7021.html.

2- عبد الفتاح، صلاح الدين. **المنظمات الاقليمية بعد الحرب الباردة**، تم تصفح الموقع يوم: 01 ماي 2015. الرابط:

http:// www.alahram almasri.com/AR/index.php/permalinks/254dft12.

3- ولد خليفة، عبد الفتاح. **الحركات الانفصالية في دول جنوب شرق آسيا**، تم تصفح الموقع يوم: 23 ماي 2015. الرابط:

http:// www.islamonline.com/AR/rtd.php/alphalinks/2954rtd11.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Buzan, Barry**. People State and Fear: An Agenda for International Security Stadies in the Post-Cold War** (Blonder: Lynne Rienner Publisher, 1991).

2- Domenach, Jean Luc**. L'Asie en Danger**, (Paris: Fayard, 1998).

3- mahilaine, djebaili. **Partner chips on Asie en jeux et perspectives**,(Paris: Publiched quorum, cermac 2010).

4- Abd el Kader, Sid Ahmed. **Asian et le projet de Méditerranée occidentale – comparaison-, (Paris**: édition CNRS ,2004).

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	01
المبحث الأوّل: الاطار المفاهيمي للدراسة	02
المطلب الأول: مفهوم الأمن	02
المطلب الثاني: مفهوم التكامل	08
المطلب الثالث: مفهوم الأمن الاقليمي	13
المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة	17
المطلب الاول: نظرية المركب الأمني الاقليمي	17
المطلب الثاني: المقاربة الوظيفية الجديدة	29
المطلب الثالث: المقاربة الاتصالية	22
الفصل الثاني: تجربة تكامل دول جنوب شرق آسيا	28
المبحث الاول: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا	29
المطلب الاول: نشأة ومبادئ وأهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا	31
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا وأهدافها	38
المبحث الثاني: آليات التفاعل بين دول رابطة جنوب شرق آسيا	44
المطلب الاول: الأبعاد الأمنية لتعاون في دول رابطة جنوب شرق آسيا	45
المطلب الثاني: مجالات التعاون بين دول رابطة جنوب شرق آسيا	49
الفصل الثالث: توجهات رابطة دول جنوب شرق آسيا بعد أحداث 2001/09/11	55
المبحث الاول: تأثير أحداث2001/09/11 على أهداف الرابطة	56

الفهرس

المطلب الاول: موقف دول الرابطة من أحداث 2001/09/11	56
المطلب الثاني: تأثير الاستراتيجية الأمريكية على أهداف الرابطة	58
المبحث الثاني: ميكانيزمات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الرابطة	60
المطلب الاول: تطوير الآليات الداخلية لتعاون بين دول الرابطة	62
المطلب الثاني: إستراتيجية الآسيان لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	65
المبحث الثالث: تقييم تجربة التكامل في دول جنوب شرق آسيا	68
المطلب الاول: إنجازات رابطة دول جنوب شرق آسيا	68
المطلب الثاني: إخفاقات رابطة دول جنوب شرق آسيا	71
المطلب الثالث: التحديات الأمنية لرابطة دول جنوب شرق آسيا	73
الخاتمة	87
ملاحق	90
قائمة المراجع	94
الملخص	

كانت رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" ولا زالت أنجح التجارب التكاملية بالنظر إلى الظروف التي نشأت فيها والمكانة التي وصلت إليها حيث ساعد التكامل الإقليمي الدول لطي صفحة مشكلاتها ونزاعاتها والدخول في مسار تعاوني لأجل تحقيق أمنها الإقليمي من جهة وتطوير إقتصادياتها من جهة أخرى، مع عقيدة رسم الأهداف المرنة المتجددة لتتلائم وتغيرات البيئة الدولية

Abstract

The Association of Southeast Asian “ASEAN” countries are still the most successful complementary tests given the circumstances in which they arise and prestige reached by the terms of regional integration has helped countries to turn the page of problems and disputes and engage in collaborative path for achieving regional security on the one hand and the development of their economies on the other hand, with the doctrine of drawing flexible to fit the goals of renewable and changes in the international environment.

الملخص